الزحف العمراني على الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا

دراسة جغرافية

راوية محسوب النبي عبد الجليل الشوربجى

مدرس بقسم الجغرافيا، كلية الدراسات الإنسانية – جامعة الأزهر

مقدمة:

يعد الزحف العمراني على الأراضي الزراعية أحد المشكلات القومية التي يعانى منها المعمور المصري ككل، حيث تواجه المدن بصفة عامة ومدينة طنطا بصفة خاصة نمواً حضرياً سريعاً ، نتيجة لزيادة السكان وقلة الأراضي الفضاء وارتفاع أسعارها داخل المدينة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأرض الزراعية (increasing demand of land)، وبالتالي زيادة الزحف العمراني عليها، وبصفة خاصة فى شمال المدينة، كما تعد مشكلة تآكل الأرض الزراعية وتناقصها فى مدينة طنطا تحت ضغط الامتداد العمراني (Sprawl Settlement) واحدة من أهم المشاكل التي تعانى منها المدينة .

وقد اختارت الباحثة مدينة طنطا كنموذج لدراسة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والذي أصبح ظاهرة تميز معظم المدن المصرية، ويرجع ذلك الاختيار إلى زيادة نسبة التعدي على الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا فى مختلف مراحل نموها العمراني، والذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتي لمستها الباحثة من خلال المعايشة الميدانية للواقع الحضري بمدينة طنطا، مما استدعى الدراسة والتحليل، فضلاً على أن الباحثة من قاطني محافظة الغربية مما سهل عليها إجراء الدراسة الميدانية والحصول على البيانات اللازمة لإتمام هذا البحث.

ويهدف البحث إلى دراسة ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا وتحديد ما تم استقطاعه من الأراضي الزراعية فى مختلف مراحل نموها العمراني، بالإضافة إلى التعرف على أهم الدوافع التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة، فضلاً على دراسة الآثار السلبية المترتبة على زيادة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمدينة طنطا، وتوضيح خطورة هذه المشكلة لصانعي القرار من أجل وضع سبل للعلاج ووضع مقترحات علمية تسهم فى تقليل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المشكلة.

وتتمثل مشكلة البحث فى أن مدينة طنطا تعانى من عدم وجود ظهير صحراوي يساعد على توسعها العمراني، بالإضافة إلى قلة الأراضي الفضاء المخصصة للبناء داخل المدينة، مما أدى إلى زيادة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بزمام المدينة وارتفاع نسبة التعدي عليها خلال مختلف مراحل نموها العمراني، والتي تعد خسارة اقتصادية فادحة لا تقدر بثمن، ويصعب تعويضها، وقد زادت تلك التعديات بشكل ملحوظ خلال الفترة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى غياب الحكومة وضعف سيطرة الدولة، وعدم تطبيق القانون وعموم الفوضى والتخبط السياسى والإداري الذي لحق بالدولة خلال تلك الفترة

وقد وضعت الباحثة عدة فرضيات للدراسة أهمها:-

- هناك علاقة بين الزيادة السكانية المستمرة فى مدينة طنطا والزحف العمراني على الأراضي الزراعية.
- توجد علاقة بين الاكتظاظ السكاني وتدهور المناطق السكنية بالشياخات القديمة بقلب المدينة وزيادة التعدي على الأراضي الزراعية بالمدينة.
- ترتبط عملية الزحف العمراني على الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا بارتفاع الكثافة السكانية ودرجة التزاحم خاصة فى شياخات قلب المدينة.
- توجد علاقة بين قوة الدولة وقدرة الحكومة على تنفيذ ما تتخذه من قرارات وزيادة التعدي على الأراضي الزراعية .

- توجد نتائج سلبية تترتب على التعدي على الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا لها انعكاسات سيئة على بيئة المدينة .

وقد اعتمدت الدارسة على المنهج الإقليمي فى اختيار مدينة طنطا مجالاً للبحث، والمنهج الموضوعي لتناول الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بالمدينة، والمنهج التاريخي فى دراسة تطور النمو العمراني واتجاهاته ومحاوره على حساب الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا، والمنهج السلوكي حيث يعتمد على فكرة الفعل ورد الفعل (محمود توفيق، ٢٠٠٧، ص٨٢)، كما يهتم بدراسة سلوك السكان وممارستهم فى الحيز الحضري والعلاقة بين المدينة والفرد فى مدى تجاوبه مع متغيرات المدينة أو مدى مقاومته لهذه التغيرات .

أما عن الأساليب فقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي والأسلوب الكارتوجرافى فى تمثيل البيانات الإحصائية على الخرائط والرسوم البيانية، وقد اعتمدت فى ذلك بشكل أساسي على برنامج Arc GIS 10 وذلك على النحو التالي:-

١- إدخال البيانات المكانية (Spatial Data) والمتمثلة فى الخرائط التفصيلية للمدينة إلى الحاسب الآلي وتحويلها من (Raster) إلى (Vector) بحيث يمكن قياس الأطوال والمساحات عليها.

٢- إدخال البيانات الوصفية (Attribute Data) والمتمثله فى كل البيانات الإحصائية الخاصة بالبحث وتكوين قاعدة بيانات جغرافية تكون أساساً فى عملية التحليل واستخراج النتائج .

وقد اعتمدت الباحثة فى دراستها على عدة مصادر منها :-

١- مصادر وثائقية منشورة

وتشمل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات غير الجغرافية التي تتصل بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢-مصادر وثائقية غير منشورة

وتشمل الإحصاءات الرسمية الخاصة ببيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبيانات مجلس المدينة ومركز معلومات دعم واتخاذ القرار بالمحافظة، بالإضافة إلى بيانات مديرية الزراعة بمحافظة الغربية .

٣-مصادر خرائطية

اعتمدت الباحثة على الخرائط القديمة للمدينة ومنها خريطة مدينة طنطا عام ١٩٤٧ مقياس ١: ١٠٠٠٠، وخريطة مدينة طنطا عام ١٩٧٦ مقياس ١: ١٠٠٠٠ وقد تم الحصول على هذه الخرائط من هيئة المساحة بمحافظة الغربية ، وذلك من أجل دراسة التطور العمراني لمدينة طنطا، بالإضافة إلى خريطة تفصيلية حديثة لمدينة طنطا مقياس ١: ٥٠٠٠ تشمل ست لوحات تغطى جميع شياخات المدينة، وقد تم الحصول عليها من مركز نظم المعلومات الجغرافية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٦.

٢- المصادر الميدانية

وتتمثل فى الزيارات الميدانية المتعددة لمنطقة الدراسة بهدف استكمال النقص فى البيانات، بالإضافة إلى الرفع الميداني لمساحات الأراضي الزراعية التي تم التعدي عليها خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على خريطة المدينة باستخدام جهاز الGPS، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية المتعددة مع المسئولين فى أقسام التخطيط والمتابعة برئاسته حي أول وثاني، ورئاسة التخطيط العمراني بمحافظة الغربية، وكذلك تم عمل مقابلات شخصية مع المواطنين الذين قاموا بالتعدي على الأراضي الزراعية للتعرف على أهم الدوافع والأسباب التي دفعتهم إلى البناء على الأراضي الزراعية، فضلاً عن التصوير الفوتوغرافي للمباني العشوائية التي أقيمت على حساب الأراضي الزراعية.

ويتناول هذا البحث خمسة عناصر رئيسية هي :-

أولاً :- الملامح الجغرافية العامة لمدينة طنطا.

ثانيـــاً:- تطور النمو العمراني فى مدينة طنطا على حساب الأراضي الزراعية.

ثالثـــاً:- دوافع الزحف العمراني على الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا.

رابعـــاً:- الآثار السلبية الناتجة عن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا.

خامساً:- سبل المعالجة والحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

أولاً :- الملامح الجغرافية العامة لمدينة طنطا

تقع مدينة طنطا فى جنوب محافظة الغربية بين دائرتي عرض ً٤٣ َ٤٥ ْ٣٠ - ً٥٣ َ٤٨ ْ٣٠ شمالاً ، وبين خطى طول ً٢٠ َ٥٨ ْ٣٠ - ً٢ َ١ ْ٣١ شرقاً ، وهى تتوسط قلب الدلتا بين فرعى دمياط ورشيد، كما يتضح من الشكل رقم (١)، حيث تبعد عن الأول بنحو ٢١كم وعن الآخر بنحو ٢٠,٥ كم، وتزداد أهمية موقعها لقربها النسبي من كل من مدينتي القاهرة والإسكندرية، كما ترتبط بمعظم المدن المهمة فى الدلتا- بشكل مباشر أو غير مباشر- بطرق رئيسية من الدرجة الأولى، وبذلك تأتى فى المرتبة الأولى بين مدن الوجه البحري والدلتا فى إمكانية الوصول (محمد زكى حامد السديمى، ٢٠٠٤، ص ٣) .

ومما لاشك فيه أن سهولة الحركة والوصول إلى مدينة طنطا كان العامل الأول فى بروز ذلك الدور الذي تتمتع به مدينة طنطا بالإضافة إلى تفردها على سائر مدن الدلتا، وتأتى أهمية موقع مدينة طنطا بوصفها عقدة للنقل (سامي إبراهيم عبدالرحمن محمد، ١٩٩٢، ص٩)، حيث تلتقي عندها وتتفرع منها شبكات خطوط السكك الحديدية والطرق البرية إلى مختلف مناطق الدلتا بل ومعظم أنحاء الجمهورية.

وقد تأثرت مدينة طنطا بموقعها المركزي على مستوى إقليم الدلتا وعلى مستوى محافظة الغربية، فاكتسبت المدينة أهمية إدارية كبيرة حيث نقلت العاصمة من مدينة المحلة الكبرى إلى مدينة طنطا نتيجة لموقعها المتوسط بين مديريتي الغربية والمنوفية (عام ١٢٥٢هـ الموافق ١٨٣٦م)، وقد ترتب على ذلك نقل ديوان المديرية والهيئات الحكومية الأخرى إلى طنطا، وبذلك أصبحت مدينة طنطا منذ ذلك الوقت عاصمة محافظة الغربية (محمد رمزي ،١٩٥٨، ص١٠٣) ، وأصبحت مركزاً لكثير من الإدارات والهيئات التي لا تخدم المحافظة فقط وإنما تخدم الوجه البحري بأكمله، مما أدى إلى إقامة كثير من العاملين بها للقيام بهذه الأعمال، ومن ثم زيادة الطلب على السكن، وبالتالي زيادة النمو العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

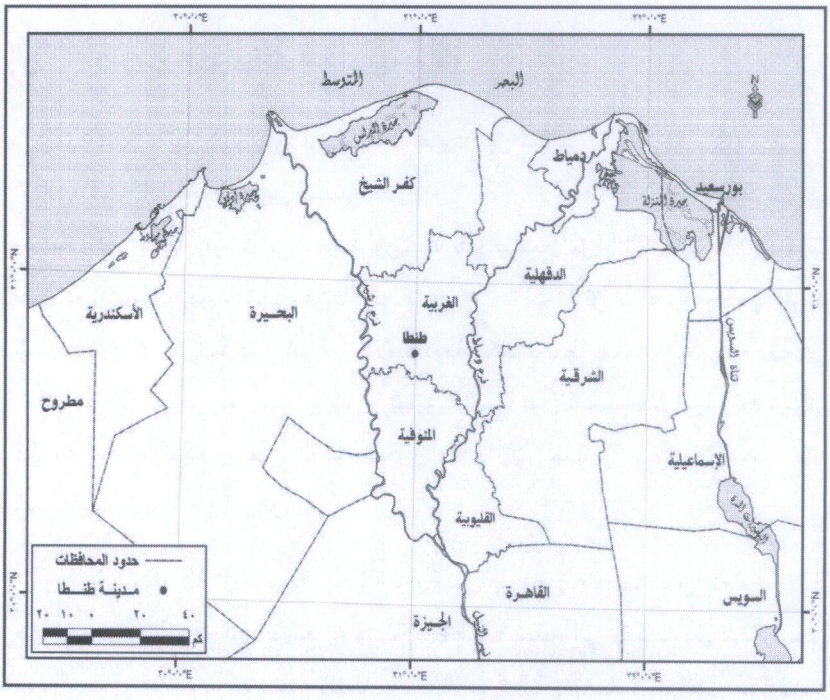

المصدر : الهيئة المصرية العامة للمساحة ، الخرائط الرقمية لمحافظات الجمهورية

، مقياس ١: ٥٠.٠٠٠ ، عام ٢٠٠٨ .

شكل (١) موقع مدينة طنطا بالنسبة لمحافظات الدلتا

كما ساعد موقع مدينة طنطا على توطن بعض الصناعات بها نتيجة لوفرة الأيدي العاملة والمواد الخام وسهولة تصريف المنتجات مثل صناعة الزيوت والصابون، وصناعة الغزل والنسيج، وصناعة المواد الغذائية، كما جذبت المدينة العديد من الشركات التجارية ومؤسسات النقل، ونتيجة للموقع العقدي لمدينة طنطا أنشئ بها عدد من الشركات السياحية والفنادق مثل فندق عرفة السياحي، وجرين هاوس، وبانوراما الدلتا وغيرها.

وتختلف الأهمية النسبية لخصائص الموضع بمرور الزمن مع تطور وسائل المواصلات والتطورات التكنولوجية والتغيرات السكانية، فقد تفقد بعض المواضع أهميتها وقد تصبح مواضع أخرى أكثر أهمية (Daniels,1990,p.15)، فكان موضع مدينة طنطا سبباً فى زيادة الزحف على الأراضي الزراعية الخصبة فى مختلف مراحل نموها العمراني، إذ أنها تحتل موضع سهلي رسوبي منبسط للغاية فى وسط الدلتا يسمح بنموها العمراني فى كل الاتجاهات وتلاحمها مع القرى الريفية المجاورة.

ويتراوح ارتفاع السطح بمدينة طنطا فيما بين ٧-٨ أمتار فوق مستوى سطح البحر والانحدار العام للدلتا (متر / ١٠ كم) وقد ساعد استواء السطح بمدينة طنطا على انتشار العمران، وإقامة شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية تخدم عملية التنمية (أمل محمود محمد إبراهيم ،٢٠١٢، ص٢٣) .

ومن أهم ما يميز موضع مدينة طنطا وفرة المياه الجوفية القريبة من السطح، ومما زاد من أهميتها البعد النسبي لمدينة طنطا عن فرعى دمياط ورشيد، وكذلك عدم قدرة الترع على توفير متطلبات الزراعة واحتياجات مياه الشرب للمدينة، مما جعلها تعتمد على المياه الجوفية كمصدر رئيسي لمياه الشرب، حيث تسهم بنحو ثلثي (٦٦%) مياه الشرب المنتجة عام ٢٠١٣، بينما تسهم المياه السطحية بالنسبة المتبقية (رئاسة مركز ومدينة طنطا، مركز معلومات دعم واتخاذ القرار،٢٠١٣)،

وتوجد المياه الجوفية بمدينة طنطا على عمق ٣ أمتار وتبلغ درجة ملوحتها ٣٩٥ جزءاً فى المليون (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠١٣، ص٦٧).

ونظراً لوقوع مدينة طنطا فى قلب الدلتا حيث التربة الفيضية الخصبة، ونظراً لعدم وجود ظهير صحراوي للمدينة فقد تعرضت الأراضي الزراعية بها للزحف العمراني، وذلك على الرغم من صدور العديد من القوانين التي تجرم التعدي على الأراضي الزراعية بداية من القرار العسكري عام ١٩٨٣ ومروراً بالقرار رقم (١) الصادر بتاريخ ١٠/٥/ ١٩٩٦ عن رئاسة مجلس الوزراء والذي يجرم تبوير أو تجريف أو البناء على الأراضي الزراعية، وأخيراً قرار وزير الزراعة رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨ بحذر إقامة أية مباني أو منشآت خارج حدود الأحوزة العمرانية المعتمدة للقرى والمدن (جريدة الوقائع المصرية، العدد ١٦٨، ٢٠٠٩، ص٢) .

وتتميز مدينة طنطا بشهره دينية وعلمية وتجارية، حيث يوجد بها مسجد السيد أحمد البدوي وجامعة طنطا، كما تضم عدداً من الأنشطة الاقتصادية الهامة مثل المراكز التجارية وشركات إنتاج السلع الرئيسية، كل هذه العوامل أدت إلى أن تصبح المدينة نقطة جذب للرحلات الرئيسية التي تتمثل فى رحلات العمل اليومية والتعليم والترفيه والتسوق.

وقد ارتفع عدد سكان مدينة طنطا حتى بلغ ٤٤٢٨٥٤ نسمة عام ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والظروف السكنية بمحافظة الغربية عام ٢٠٠٦، ص٥) ، بما يمثل نحو ١.٣% من جملة سكان حضر الجمهورية، ونحو ٣٥.٣% من جملة سكان حضر محافظة الغربية، ونحو ٤٤% من جملة سكان مركز طنطا، وارتفع عدد سكان المدينة ليصل إلى ٤٩٠٠٧٠ نسمة عام ٢٠١٣(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاءات الحيوية بمحافظة الغربية، تقدير سكان مدينة طنطا عام ٢٠١٣ , ص١٥).

كما زادت مساحة مدينة طنطا من ١٩.٠٤ كم٢ عام ٢٠٠٦ إلى ٢٣.٣٦ كم٢ عام ٢٠١٣، وتضم مدينة طنطا خمسة عشرة شياخة، سبعة منها بحي أول طنطا وهى : البورصة والدواوين وسيجر والمحطة ومرزوق والساعة ووابور النور، بينما

يضم حي ثاني ثمان شياخات هي: السلخانة والعمري والكفره الشرقية والملجأ وصبري وعلى أغا وقحافة و خارج الكردون ، كما يتضح من الشكل (٢).

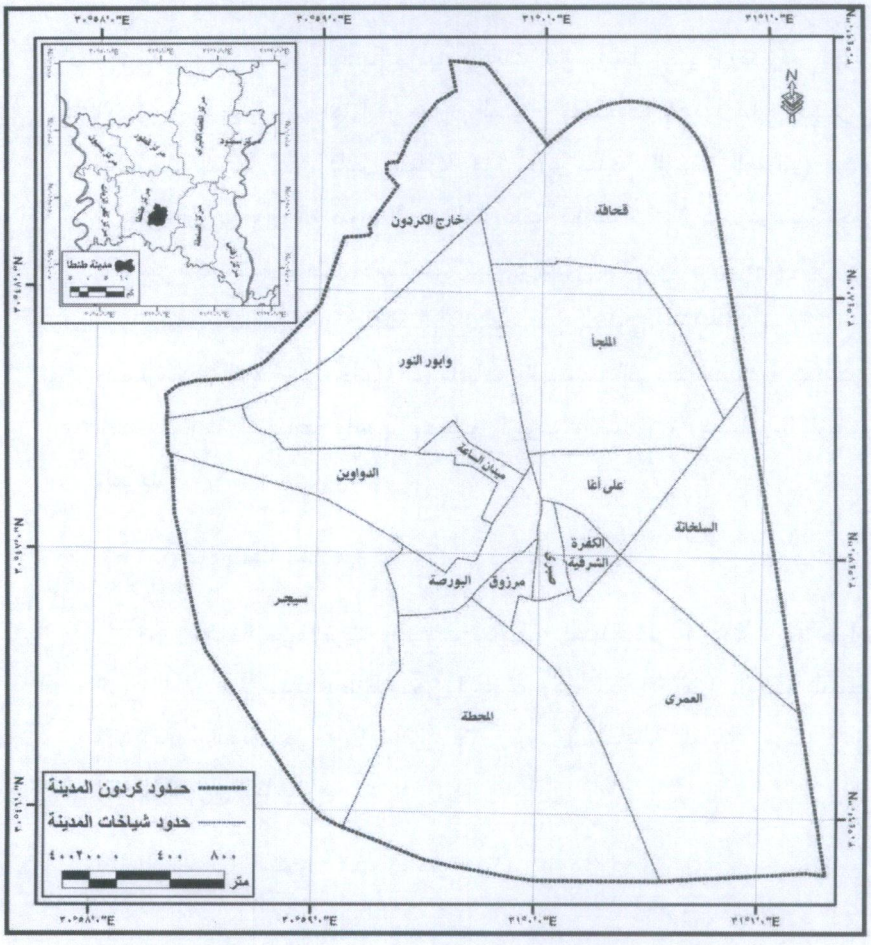

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المركز الإقليمي لتخطيط التنمية العمرانية لإقليم الدلتا ، الخريطة الإدارية لمدينة طنطا عام ٢٠١٣م.

شكل (٢) التقسيم الإداري لمدينة طنطا عام ٢٠١٣ م

أما عن المجارى المائية فى مدينة طنطا، فيتضح من الشكل (٣) أن موضع المدينة لا يضم سوى ترعتين فقط تسهمان فى توفير المياه اللازمة لاحتياجات السكان وهما :

١- ترعة القاصد:

وهى التي تغذى المدينة بالمياه وكانت تمر بوسط المدينة وتم ردم الجزء الأدنى منها وحول مجراها ليمر خارج المدينة، واستحدث مكانها شارع الجيش، وأصبحت الترعة الآن داخل المدينة مرة أخرى نتيجة الزحف العمراني على الأرض الزراعية، ويبلغ طول الجزء المار منها بالمدينة ٦.٣ كم وعرضها نحو ٣٤ متر، كما تبلغ طاقتها الاستيعابية نحو ٤ مليون م٣/ يوم (محافظة الغربية، مركز دعم واتخاذ القرار ، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣، ص٢٩٩)، وتجذب هذه الترعة إلى جانبها المؤسسات والمنشآت التي تستفيد منها كمصدر للمياه اللازمة للصناعة وأهمها مصانع الزيوت والصابون، ومصانع الحلويات وغيرها .

٢- قناة طنطا الملاحية :

تحد المدينة من الغرب والجنوب وتربطها بمدينة كفر الزيات ويبلغ طول الجزء المار منها بمدينة طنطا نحو ٤.٩ كم وعرضها ٢٩ متراً ، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للقناة نحو ٣.٥ مليون م٣ / يوم (محافظة الغربية، مركز دعم واتخاذ القرار، الكتاب

الإحصائي السنوي، ٢٠١٣، ص٣٠٠).

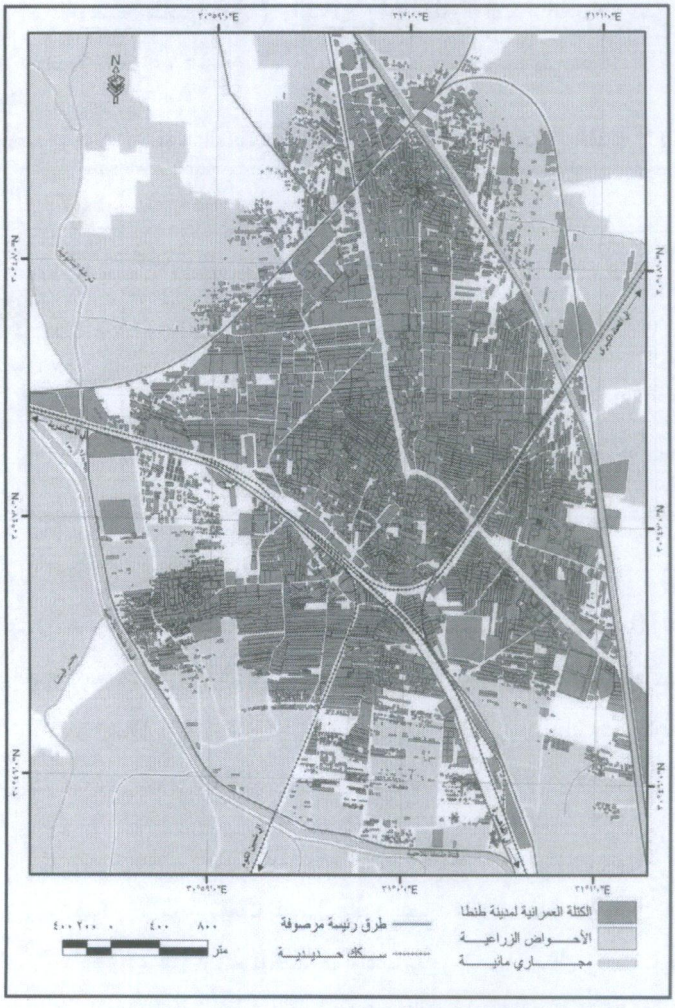

المصدر : - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، الخرائط الرقمية لمدينة طنطا مقياس ١ : ٥٠٠٠ عام ٢٠٠٦م .
- Google Earth ٢٠١٣ .
- الرفع الميدانى عام ٢٠١٣م .

شكل (٣) الكتلة العمرانية لمدينة طنطا عام ٢٠١٣ م

ثانياً:- تطور النمو العمراني فى مدينة طنطا على حساب الأراضي الزراعية .

يوضح الجدول (١) والشكل (4) تطور النمو العمراني فى مدينة طنطا خلال الفترة ١٩٤٧- ٢٠١٣ وبتحليلهما يستنتج ما يلي :

جدول (١) تطور المساحة العمرانية لمدينة طنطا خلال الفترة ١٩٤٧ / ٢٠١٣ .

السنة	المساحة		مقدار الزيادة	
	فدان	كم٢	فدان	كم٢
١٩٤٧	٧٤٥	٣.١٣	-	-
١٩٧٦	٢٠١٤	٨.٤٦	١٢٦٩	٥.٣٣
٢٠٠٦	٤٥٣٣.٣	١٩.٠٤	٢٥١٩.٣	١٠.٥٨
٢٠١٣	٥٥٦٤	٢٣.٣٦	١٠٣٠.٧	٤.٢٣

الجدول من حساب الباحثة وقيست المساحات باستخدام برنامج Arc Gis10 من خرائط مدينة طنطا فى السنوات المذكورة ، كما تم تحديث خريطة المدينة حتى عام ٢٠١٣ من خلال Google Earth والرفع الميداني لمساحات الأراضي الزراعية التي تم التعدي عليها بعد عام ٢٠٠٦ باستخدام جهاز الـ GPS.

- بلغت مساحة مدينة طنطا عام ١٩٤٧ نحو ٧٤٥ فدان أو ما يعادل(٣.١٣ كم٢)، ثم ارتفعت لتصل إلى نحو ٥٥٦٤ فدان (٢٣.٣٦ كم٢) عام ٢٠١٣، أي أن مساحتها قد زادت بنحو سبعة أمثال ونصف ما كانت عليه عام ١٩٤٧ ، ويلاحظ أن الامتداد العمراني لمدينة طنطا فى جميع المراحل كان على حساب الأراضي الزراعية ، ويرجع ذلك لطبيعتها السهلية، مع عدم وجود عوائق تحد من هذا الامتداد، مما أدى إلى تضائل الرقعة الزراعية وانكماشها تدريجياً، ويمكن تقسيم مراحل النمو العمراني لمدينة طنطا خلال الفترة ١٩٤٧ – ٢٠١٣ إلى أربعة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: مدينة طنطا قبل عام ١٩٤٧

كان النمو العمراني لمدينة طنطا منذ نشأتها على شكل حلقات حول النواة مؤكدة بذلك النموذج المركزي ذو الطرق الدائرية والإشعاعية، حيث بدأ العمران فى مدينة طنطا فى منطقة الجامع الأحمدي الذي يتوسط الكتلة السكنية التي كانت تحاط بعدد من الظاهرات الطبوغرافية أهمها الترع التي كان العمران ينتهي عندها، فنجد منطقة المدخل الجنوبي الشرقي شارع الجلاء الذي حل محل ترعة الجعفرية والتي كانت تمتد حتى ميدان الجمهورية الحالي لتصب فى قناطر طنطا، والتي تبدأ عندها ترعة القاصد، وهى الموقع الحالي لشارع الجيش الذي يمثل حالياً المحور الرئيسي للمدخل الشمالي الحالي، ونتيجة للنمو العمراني الكبير للمدينة كان من الضروري ردم ترعتي الجعفرية والقاصد وإنشاء مجرى جديداً لهما(محمد زكى حامد السديمى، ٢٠٠٤ ، ص١١) .

وكان النمو العمراني لمدينة طنطا خلال تلك المرحلة أكثر اتجاهاً نحو الشمال، ويرجع ذلك إلى السكك الحديدية والمقابر التي كانت حائلاً أمام امتداد العمران نحو الجنوب، وهذا لا ينفى أن المدينة كانت تمتد نحو الشرق والغرب، ولكن بمعدل قليل، واستمر الامتداد العمراني على حساب الأراضي الزراعية المجاورة حتى بلغت مساحة المدينة عام ١٩٤٧ نحو ٧٤٥ فدان، ويرجع ذلك إلى الزيادة السكانية لمدينة طنطا، حيث بلغ عدد سكان المدينة نحو ١٣٩٩٢٦ نسمة فى نقس العام، وارتفع معدل نمو السكان خلال الفترة ١٩٣٧/ ١٩٤٧ ليصل إلى ٣.٨%، مما أدى إلى زيادة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .

المرحلة الثانية (١٩٤٧ / ١٩٧٦)

حققت مدينة طنطا خلال الفترة ١٩٤٧ / ١٩٧٦) زيادة عمرانية على حساب الأرض الزراعية بلغت مساحتها ١٢٦٩ فدان أي ما يعادل ٥.٣٣كم٢، وبنسبة زيادة كلية بلغت نحو ١٧٠.٣٣%، وتمت هذه الزيادة العمرانية دون خطة موضوعة عن طريق ملء الأرض الفضاء داخل الكردون أو بإقامة المباني على الأرض الزراعية فى هامش المدينة، وترجع الزيادة العمرانية فى مدينة طنطا خلال تلك الفترة إلى تزايد

الهجرة الريفية إلى المدينة نتيجة لتعدد وظائفها الإدارية والتجارية والصناعية وغيرها، بالإضافة إلى إنشاء طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي عام ١٩٥٨ والذي يمر بمدينة طنطا ويحدها من الشرق والشمال، والذي ساعد على زيادة نمو المدينة عمرانياً، خاصة فى اتجاه الشمال والشمال الغربي.

وقد شهدت مدينة طنطا خلال تلك الفترة توسعاً عمرانياً محدوداً فى اتجاه الجنوب، والذي امتد نحو مدخلها الجنوبي فى اتجاه مدينة شبين الكوم، وظهرت معه منطقة كفرة العجيزى الواقعة بين خطى سكك حديد طنطا / القاهرة و طنطا / شبين الكوم، والذي يؤكد دور النقل فى النمو العمراني لمدينة طنطا، وهذا يتفق مع رأى " عز الدين " حيث أشار إلى أن للنقل علاقة وثيقة بنشأة ونمو مراكز العمران وتطورها، فاتساع المدن وظهور الضواحي السكنية لم يكن إلا نتيجة مباشرة لتحسن وسائل النقل وارتفاع كفاءته،(فاروق كامل عز الدين، ١٩٩٨، ص١٧٥) .

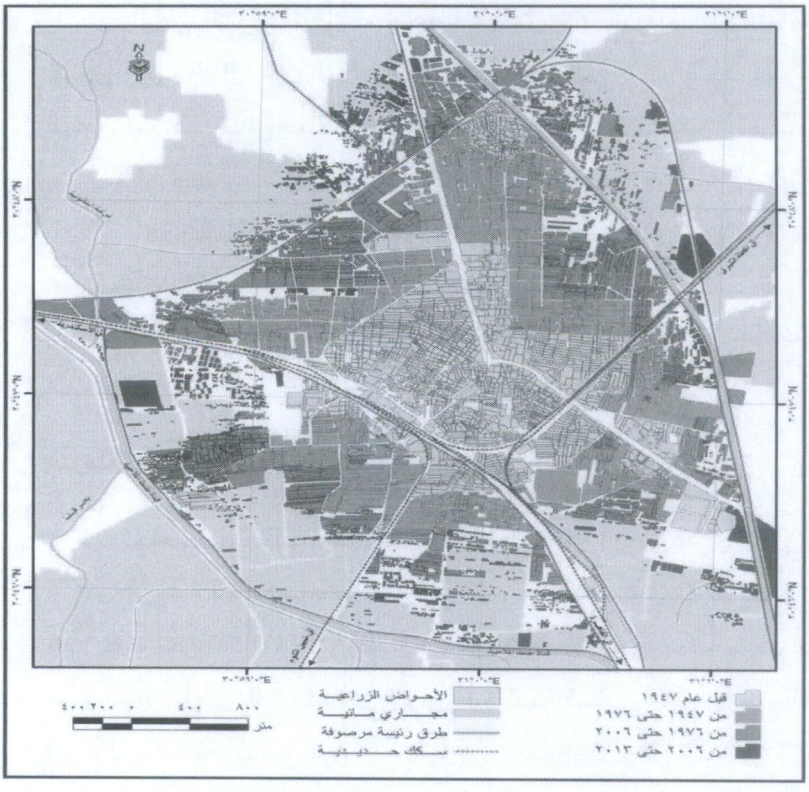

المصدر -: هيئة المساحة بالغربية – خريطة مدينة طنطا عام ١٩٤٧ – مقياس رسم ١: ١٠٠٠٠

– هيئة المساحة بالغربية – خريطة مدينة طنطا عام ١٩٧٦– مقياس رسم ١: ١٠٠٠٠

– الهيئة العامة للتخطيط العمراني– الخرائط الرقمية لمدينة طنطا عام 2006مقياس رسم ١:٥٠٠٠

– Google earth 2013 – الرفع الميداني عام ٢٠١٣

شكل (٤) النمو العمراني لمدينة طنطا خلال الفترة ١٩٤٧ / ٢٠١٣

بينما ظل الامتداد العمراني محدوداً تجاه الجنوب الشرقي بسبب وجود المقابر ونقص الخدمات والمرافق، إلا أن رخص أسعار الأراضي بها قد ساعد على انتشار بعض الصناعات مثل الزيوت والصابون والغزل والنسيج وغيرها(سامي إبراهيم عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص٢٨)، وبذلك لعب التصنيع دوراً فى جذب المهاجرين من الريف للعمل بالمدينة، وقد أقام العمال مساكنهم أيضاً على الأراضي الزراعية بجوار تلك المصانع، مما أدى إلى زيادة الزحف العمراني على الأرض الزراعية بها خلال تلك الفترة .

المرحلة الثالثة : (١٩٧٦ / ٢٠٠٦) .

شهدت مدينة طنطا نمواً عمرانياً متزايداً فى معظم الاتجاهات خلال تلك الفترة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، حيث بلغت مساحة مدينة طنطا عام ٢٠٠٦ نحو ٤٥٣٣.٣ فدان (١٩.٠٤ كم٢) أي بزيادة قدرها ٢٥١٩.٣ فدان عن مساحة المدينة عام ١٩٧٦، حيث عبر العمران كردون المدينة والتحمت المدينة بالقرى المجاورة، كما اتجه التوسع العمراني لشغل الجيوب الزراعية الموجودة داخل كردون المدينة.

كما يلاحظ أن مدينة طنطا نمت فى جميع الاتجاهات خلال تلك المرحلة مما أعطاها الشكل شبه الدائري مع بعض الميل للتوسع تجاه قرية سبرباى فى الشمال الشرقي، وكذلك تجاه قرية محلة مرحوم فى اتجاه الشمال الغربي، بالإضافة

إلى اتجاه الجنوب الشرقي حيث قرية ميت حبيش البحرية التي لاتفصلها عن مدينة طنطا سوى ترعة القاصد وطريق القاهرة / الإسكندرية الزراعي

وقد شهدت هذه القرى بعد التحامها بالمدينة توسعات عمرانية تحت ضغط زحف سكان المدينة نحوها، مما أدى إلى انتقال العديد من الخدمات ومنشآت المدينة إليها، كما هو الحال فى قرية سبرباى، حيث تم استقطاع ١٠٠ فدان من الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للأوقاف وتم البناء عليها كليات جامعة الأزهر وبعض كليات جامعة طنطا، مثل كلية الهندسة والتربية الرياضية والزراعة والآداب والحقوق بالإضافة إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون (القناة السادسة)، وبهذا تحولت الوظائف التقليدية لقرية سبرباى إلى وظائف حضرية من نقل وتجارة وخدمات وغيرها، دون أن تكون القرية مؤهلة لهذه التغيرات مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل منها انتشار العشوائيات ونقص المرافق والخدمات وتلوث البيئة وغيرها .

المرحلة الرابعة : (٢٠٠٦ / ٢٠١٣) .

زادت مساحة مدينة طنطا خلال الفترة ٢٠٠٦ / ٢٠١٣ نظراً للتوسع العمراني العشوائي على حساب الأرض الزراعية، حيث بلغت ٥٥٦٤ فدان (٢٣.٣٦ كم٢) وحققت بذلك زيادة مقدارها ١٠٣٠.٧ فدان عن مساحة المدينة عام ٢٠٠٦، وأهم ما يميز هذه المرحلة رغم صغر فترتها الزمنية النمو العمراني العشوائي السريع فى جميع الاتجاهات على حساب الأراضي الزراعية خاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية التي شهدتها مصر بسبب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث صاحب هذه الثورة انفلات أمنى وغياب دور المسئولين عن حماية الأراضي الزراعية، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة التعديات على الأراضي الزراعية، إذ بلغ عدد محاضر التعديات على الأراضي الزراعية بمدينة طنطا نحو ١١٤١٣ محضراً، وتقدر إجمالي مساحتها من الأراضي المهدرة بنحو ٧١١ فدان منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠١٣ (مديرية الزراعة بالغربية ، إدارة حمايات الأراضي ، بيانات غير منشوره عام ٢٠١٣)، وهذه تمثل خسارة اقتصادية يصعب تعويضها .

ثالثاً : العوامل الجغرافية المؤثرة فى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمدينة طنطا.

تعددت العوامل التي أثرت فى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمدينة طنطا وهى على النحو التالي :

١- تزايد الحجم السكاني .

يعد تزايد السكان من أبرز العوامل تأثيراً فى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، لأن السكان هم المحرك الأساسي لهذه العملية، وذلك لأنه كلما زاد حجم السكان زاد الطلب على السكن، حيث أثبتت معظم الدراسات أن أعظم المحلات نمواً هي أكثرها حجماً سكانياً (جمال حمدان، ١٩٨٨، ص ٤١٦) .

وبتحليل الجدول رقم (٢) والشكلين (٥ و٦) يستنتج ما يلي :

- ارتفع عدد سكان مدينة طنطا من ٩٠٠١٦ نسمة عام ١٩٢٧ إلى ٤٢٢٨٥٤ نسمة عام ٢٠٠٦ ، مما يعنى أن حجم السكان قد تزايد بمقدار ٣٧٠% خلال هذه الفترة التي تقدر بنحو ثمانين عاماً، ولهذا الحجم السكاني أهمية كبيرة إذ أنه يعطى انطباعاً مباشراً عن وزن المدينة فى الإقليم وأهميتها كمركز حضري وحضاري، كما أنه يرتبط بالوظائف المدنية ارتباطاً كبيراً، فكلما زاد الحجم تعددت الوظائف (فتحي محمد أبو عيانة، ١٩٨٧، ص٢٩١)، كما هو الحال فى مدينة طنطا.
- بلغ معدل النمو السكاني بمدينة طنطا أدناه خلال الفترة التعدادية ١٩٢٧ / ١٩٣٧ حيث بلغ ٠.٥٧%، فى حين ارتفع إلى أقصاه خلال الفترة ١٩٣٧ / ١٩٤٧ حيث بلغ ٣.٨%، بمعدل تغير ٤٦.٨٨%، وربما يرجع هذا الارتفاع إلى التقدم الصحي وتصنيع المضادات الحيوية وانتشار استخدامها، مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات مع ثبات معدلات المواليد على ارتفاعها، وبالتالي ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية، هذا فضلاً عن دور الهجرة من المناطق المجاورة للمدينة نتيجة لتطور الصناعة بها خلال تلك الفترة.

- بلغ معدل النمو السكاني بمدينة طنطا نحو ٢.١٢% خلال الفترة ١٩٤٧ / ١٩٦٠ بنسبة تغير قدرها ٣١.٧٠%، ويرجع ذلك إلى زيادة الهجرة الريفية إلى المدينة مع توسع أنشطتها الإدارية والتجارية والصناعية وغيرها، حيث إن النمو المتزايد فى الوظائف وتنوعها فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية وجذب السكان من خارج المدن وارتفاع الكثافات السكانية داخلها وارتفاع تكلفة الإسكان بالقلب الحضري يؤدى إلى التمدد الحضري على حساب الأراضي الزراعية بالريف المجاور (roomhall,1995,pp191,192) ، كما ساعد إنشاء الطريق البرى السريع القاهرة / الإسكندرية مروراً بمدينة طنطا عام ١٩٥٨ والتي يحدها من الشرق والشمال على زيادة نمو المدينة سكانياً وعمرانياً خاصة تجاه الشمال والشمال الغربي (فتحي محمد أبو عيانه، ١٩٦٧، ص٢٥٦).

جدول (٢) تطور عدد سكان مدينة طنطا ومعدلات النمو خلال الفترة ١٩٢٧/٢٠٠٦ .

السنة	عدد.السكان(نسمة)	حجم الزيادة السكانية (نسمة)		معدل التغير %	معدل النمو السنوى %
		الكلية	السنوية		
١٩٢٧	٩٠٠١٦	–	–	–	–
١٩٣٧	٩٥٢٦٠	٥٢٤٤	٥٢٤	٥.٨٠	٠.٥٧
١٩٤٧	١٣٩٩٢٦	٤٤٦٦٦	٤٤٦٦	٤٦.٨٨	٣.٨٠
١٩٦٠	١٨٤٢٩٩	٤٤٣٧٣	٣٤١٣	٣٠.٧٠	٢.١٢
١٩٧٦	٢٨٣٢٤٠	٩٨٩٤١	٦١٨٣	٥٣.٦٠	٢.٦٥
١٩٨٦	٣٣٦٥١٧	٥٣٢٧٧	٥٣٢٧	١٨.٨١	١.٧٢
١٩٩٦	٣٧٢٨٩٣	٣٦٣٧٦	٣٦٣٧	١٠.٨١	١.٠٣
٢٠٠٦	٤٢٢٨٥٤	٦٩٩٦١	٦٩٩٦	١٨.٧٦	١.٢٥
٢٠١٣	٤٩٠٠٧٠	٦٧٢١٦	٩٦٠٢	١٥.٨٩	١.٢٥

المصدر : الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات تعددات سكان محافظة الغربية – مدينة طنطا فى السنوات المذكورة ، والرقم الأخير تقديري من الإحصاءات الحيوية للمحافظة عام ٢٠١٣ .

- ارتفع معدل النمو السكاني السنوي خلال الفترة التعدادية ١٩٦٠ / ١٩٧٦ ليصل إلى ٢.٦٥% بمعدل تغير بلغ أقصاه ٥٣.٦٠% خلال تلك الفترة ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وتأثير الهجرة الوافدة إلى المدينة، بالإضافة إلى تغير الحدود الإدارية لمدينة طنطا، والذي نتج عن ضم مناطق ريفية كانت تحيط بالمدينة حيث تم ضم قريتي قحافة فى شمال المدينة وسيجر فى جنوبها إلى مدينة طنطا بعد تعداد ١٩٦٠ بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠(صالح حماد الحيرى، ٢٠٠٠، ص٣٠).

- تغير نمط الزيادة السكانية بالمدينة خلال الفترتين التعداديتين ١٩٧٦ / ١٩٨٦ و ١٩٨٦ / ١٩٩٦ إذ اتجه معدل النمو السكاني نحو الانخفاض، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية بالمدينة مع تراجع دور الهجرة إليها حيث سجل معدل النمو نحو ١.٧% و ١.٠٣% على الترتيب.
- شهدت الفترة الأخيرة ٢٠٠٦ / ٢٠١٣ زيادة أخرى فى عدد سكان مدينة طنطا – فترة تقدرية – حيث قدر عدد سكان المدينة بنحو ٤٩٠٠٧٠ نسمة بزيادة قدرها ٦٧٢١٦ نسمة عن تعداد عام ٢٠٠٦، وذلك بافتراض ثبات معدل النمو السنوي عند ١.٢٥% وبمعدل تغير قدره ١٥.٨٩% ، وقد شهدت السنوات الأخيرة من تلك الفترة أوضاعاً سياسية بعد ثورة ٢٥ يناير نجم عنها انفلات أمنى وعمراني ساهم بشكل كبير فى النمو العمراني السريع والعشوائي على الأراضي الزراعية ليس فقط فى مدينة طنطا بل فى جميع مدن وقرى الجمهورية، مما أدى إلى زيادة مساحة مدينة طنطا لتصل إلى ٢٣.٣٦ كم٢ (٥٥٦٤ فدان) بزيادة نحو ٤.٣٤ كم٢ عن عام ٢٠٠٦.

أما على مستوى شياخات مدينة طنطا فيبين الجدول (٣) والشكل (٧) معدلات النمو السكاني خلال الفترة ١٩٩٦ / ٢٠٠٦ وبتحليلهما يتضح ما يلي :-

بلغ معدل النمو السكاني السنوي فى مدينة طنطا خلال الفترة (١٩٩٦ / ٢٠٠٦) نحو ١.٢٥% ، وهو بذلك يتقارب من نظيره بحضر الغربية البالغ ١.٢٣% خلال الفترة نفسها، أما على مستوى الأحياء فقد لوحظ ارتفاع معدل النمو بحي ثاني طنطا عن متوسط المدينة حيث بلغ ١.٧٨% فى حين انخفض معدل النمو بحي أول عن متوسط المدينة حيث بلغ ٠.٧٤% ، ولذا يمكن تقسيم شياخات المدينة حسب معدل نموها السكاني خلال تلك الفترة إلى ثلاث فئات على النحو التالي:

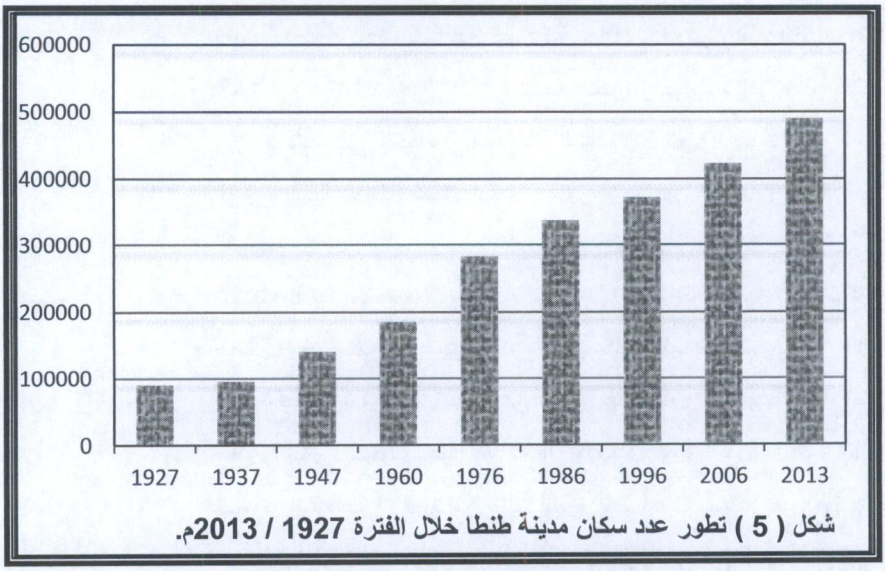

شكل (5) تطور عدد سكان مدينة طنطا خلال الفترة 1927 / 2013م.

المصدر : الشكل من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢) .

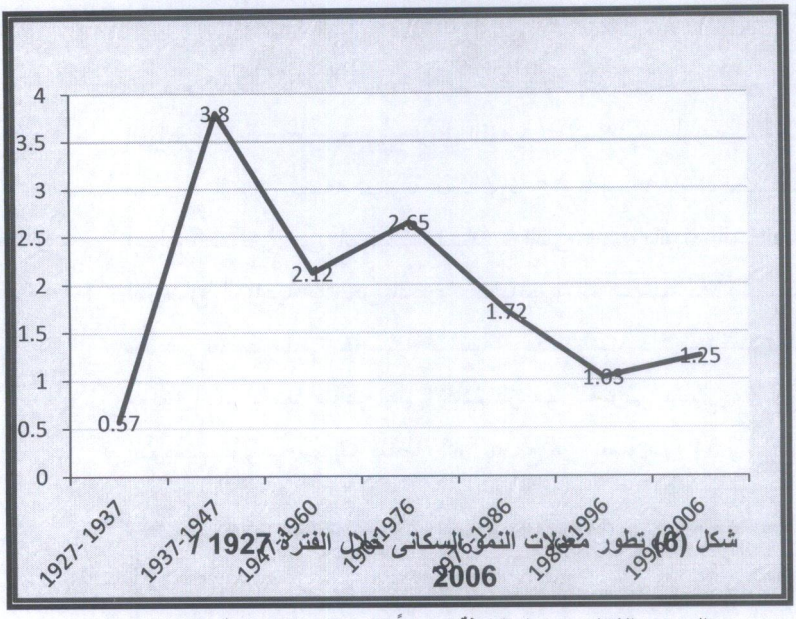

شكل (6) تطور معدلات النمو السكانى خلال الفترة 1927 / 2006

المصدر: الشكل من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢) .

الفئة الأولى : شياخات معدل نموها السكاني مرتفع ٢% فأكثر

وتضم هذه الفئة شياختا: خارج الكردون وقحافة، وهما من شياخات حي ثاني طنطا، إذ جاءت شياخة خارج الكردون فى المركز الأول من حيث معدل النمو السكاني مسجلة معدل نمو قدره ٨.٠٢% خلال الفترة ١٩٩٦ / ٢٠٠٦، ويليها شياخة قحافة بمعدل نمو قدره ٢.٨٥%، فى حين شغلت شياختا قحافة وخارج الكردون المرتبتان السادسة والعاشرة من حيث حجمهما السكاني بالنسبة لمدينة طنطا عام ٢٠٠٦، بعد أن كانت تشغلا المرتبة الثامنة والحادية عشرة على الترتيب عام ١٩٩٦ .

ويرجع النمو السكانى المرتفع لشياختي خارج الكردون وقحافة إلى موقعهما المتميز فى شمال المدينة على طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعي، بالإضافة إلى وجود مساحات من الأراضي الزراعية المقسمة التي تسمح بالتوسع العمراني مع رخص أسعارها مقارنة بأسعار الأراضي بقلب المدينة، مما أدى إلى زيادة هجرة السكان من شياخات قلب المدينة إليها،

وبالتالي زيادة نسبة التعدي على الأراضي الزراعية بهاتين الشياختين، حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية زيادة عمليات البناء والتشييد على الأراضي الزراعية خاصة على جانبي طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعي، وقد زادت معدلات التعدي بصفة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث تزايدت أعداد المخالفين من أصحاب المباني، الذين قاموا بالبناء المخالف على الأراضي الزراعية بالحجر الجيري الطباشيرى ثم عرشها بالأخشاب كبداية تمهيديه لبنائها مباني خرسانية أساسية، وهكذا زادت حالات التعدي فى ظل غياب الأمن، مما ساعد على زيادة الزحف العمراني بشكل متسارع على الأراضي الزراعية بمدينة طنطا، كما يتضح من الصورتين (١ و٢) .

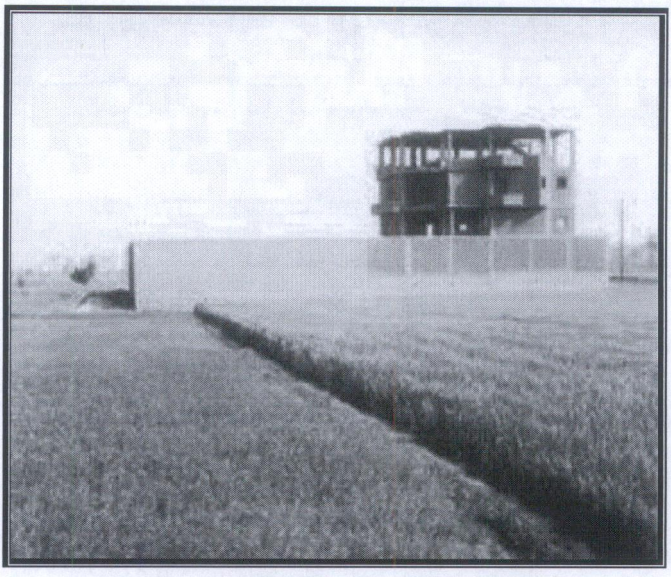

صورة (١) نموذج للتعدي على الأرض الزراعية فى شياخة قحافة بمدينة طنطا

صورة (٢) نموذج للتعدي على الأرض الزراعية فى شياخة خارج الكردون بمدينة طنطا

جدول رقم (٣) تطور الحجم السكاني فى شياخات مدينة طنطا وتوزيعه النسبي ومعدلات النمو خلال الفترة ١٩٩٦ / ٢٠٠٦ .

التعداد / الشياخة	١٩٩٦			٢٠٠٦			معدل النمو السنوى %
	عدد السكان	%	الترتيب	عدد السكان	%	الترتيب	
البورصة	١٥١٠٠	٤.٠	١٠	١١٥٥٧	٢.٧	١١	-٢.٦٧
الدواوين	٢٣٩٨٢	٦.٤	٩	٢٣٠٩٠	٥.٥	٩	-٠.٣٨
سيجر	٣٥٤٤٠	٩.٥	٥	٤٢٧٤٨	١٠.١	٥	١.٨٧
المحطة	٥٩٨٨٨	١٦.١	١	٦٩٠٣٠	١٦.٣	١	١.٤٢
مرزوق	٦٠٧٠	١.٦	١٤	٥٠٣٨	١.٢	١٤	-١.٨٦
الساعة	٨١٤٢	٢.٢	١٢	٦٣١٤	١.٥	١٢	-٢.٥٤
وابور النور	٤٥٠٥٤	١٢.١	٢	٥٠٨٠٢	١٢.٠	٢	١.٢٠
حي أول	١٩٣٦٦٧	٥١.٩	–	٢٠٨٥٧٩	٤٩.٣	–	٠.٧٤
السلخانة	٢٩٣٧٨	٧.٩	٧	٣٤٣٠٣	٨.١	٧	١.٥٤
العمري	٣٦٧٣٢	٩.٨	٤	٤٣٤٦٧	١٠.٣	٤	١.٧٠
الكفرة	٦٦١٤	١.٨	١٣	٥٤٦٧	١.٣	١٣	-١.٩٠
الملجأ	٣٧٦٦٩	١٠.١	٣	٤٤٠٦٧	١٠.٤	٣	١.٥٧
صبري	٢٩٧١	٠.٨	١٥	٢٩٢٨	٠.٧	١٥	-٠.١٥
على أغا	٣٠٠٣٨	٨.١	٦	٢٨٩٩٥	٦.٩	٨	-٠.٣٥
قحافة	٢٧٦٢٠	٧.٤	٨	٣٦٧٤٩	٨.٧	٦	٢.٨٥
خارج الكردون	٨٢٠٤	٢.٢	١١	١٨٢٩٩	٤.٣	١٠	٨.٠٢
حي	١٧٩٢٢٦	٤٨.١	–	٢١٤٢٧٥	٥٠.٧	–	١.٧٨

ثاني							
جملة المدينة	٣٧٢٨٩٣	١٠٠	–	٤٢٢٨٥٤	١٠٠	–	١.٢٥

المصدر : الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات التعدادات السكانية بمحافظة الغربية (مدينة طنطا) فى السنوات المذكورة.

الفئة الثانية : شياخات معدل نموها السكاني متوسط (من ١-٢%) .

وتتمثل هذه الفئة فى ست شياخات تأتى شياختا سيجر والعمري فى مقدمتها بمعدل نمو قدره ١.٨٧% و ١.٧٠% على الترتيب، حيث تشهد الشياختان أيضاً نمواً عمرانياً كبيراً على حساب الأراضي الزراعية، ويليهما شياخات الملجأ والسلخانة والمحطة ووابور النور .

الفئة الثالثة : شياخات تناقص معدل نموها السكاني

وتمثل هذه الفئة سبع شياخات تقع فى قلب المدينة، حيث جاءت شياخة البورصة فى مقدمتها من حيث تناقص معدل نموها السكاني والذي بلغ -٢.٦٧%، تليها شياخات الساعة والكفرة وسيدي مرزوق والدواوين وعلى أغا وأخيراً شياخة صبري، ويرجع تناقص عدد سكان هذه الشياخات إلى أنها تمثل النواة القديمة لمدينة طنطا وقلبها التجاري، وتتسم مبانيها بالقدم والتدهور، بالإضافة إلى ارتفاع القيمة الاقتصادية للأراضي ارتفاعاً كبيراً، مما أدى إلى تراجع الاستخدام السكنى أمام الاستخدام التجاري الذي يحقق عائداً مادياً مرتفعاً يتناسب مع سعر الأرض، وبالتالي أدى إلى هجرة سكان هذه الشياخات نحو أطراف المدينة.

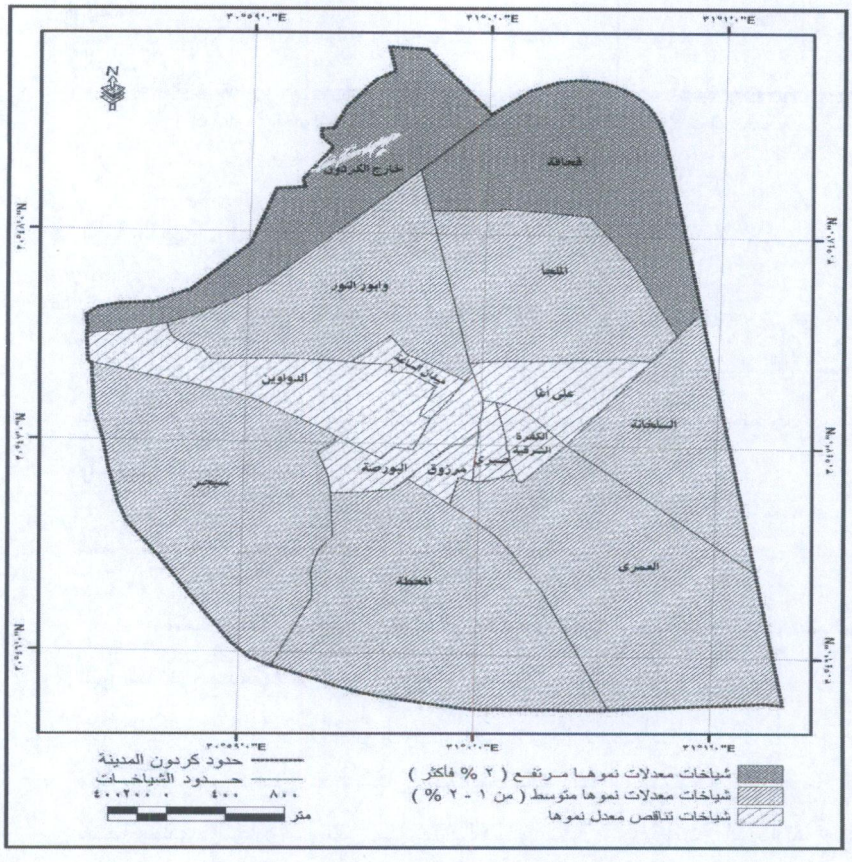

المصدر : اعتماداً على الجدول رقم (٣) .

شكل (٧) معدلات النمو السكاني فى شياخات مدينة طنطا

٢- ارتفاع الكثافة السكانية .

تعد الكثافة السكانية العالية من دواعي الزحف العمراني على الأراضي الزراعية لإيجاد سكن مستقبلي (عبد العظيم أحمد عبد العظيم، ٢٠١٤، ص٩)، كما تعد صورة التوزيع السكاني انعكاساً لمتغيرات عدة جغرافية واقتصادية واجتماعية (أحمد حسن نافع، ٢٠٠٨، ص ٢)، وبدراسة الجدول (٤) والشكلين (٨ و٩) يلاحظ ما يلي :

- بلغ عدد سكان مدينة طنطا عام ٢٠٠٦ نحو ٤٢٢٨٥٤ نسمة، وبلغت مساحة المدينة نحو ١٩.٠٤ كم٢ فى العام نفسه، ومن ثم فقد بلغ متوسط الكثافة السكانية بالمدينة ٢٢٢٠٩ نسمة / كم٢، وارتفع متوسط الكثافة بحي أول طنطا ليصل إلى ٢٣٠٩٨ نسمة / كم٢، وهو بذلك يزيد على نظيره بحي ثاني طنطا والذي بلغ ٢١٤٠٦ نسمة / كم٢، كما يزيد على متوسط الكثافة على مستوى المدينة .

ويمكن تقسيم شياخات مدينة طنطا من حيث الكثافة السكانية إلى ثلاثة فئات هي :

الفئة الأولى: - شياخات ذات كثافة سكانية مرتفعة (أكثر من ٢٥٠٠٠ نسمة / كم٢) .

وتتمثل هذه الفئة فى ثماني شياخات، تأتى شياخة على أغا فى مقدمتها، بكثافة سكانية قدرها ٥٧٩٢٠ نسمة / كم٢، تليها شياخات الساعة ومرزوق والكفره ووابور النور والبورصة والسلخانة والملجأ، وتضم هذه الفئة شياخات قلب المدينة، قديمة العمران وصغيرة المساحة، والتي بلغت درجة التشبع السكاني وأصبحت طاردة للسكان نتيجة لارتفاع كثافة السكان بها، والتي تشكل أحد عوامل تدهور أحوال هذه المناطق مع قدمها، مما دعي سكانها إلى الهجرة إلى شياخات أطراف المدينة، وبالتالي ساعد ذلك على التمدد الحضري على حساب الأراضي الزراعية .

الفئة الثانية : شياخات ذات كثافة سكانية متوسطة (من ٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ نسمة/كم٢).

وتضم هذه الفئة ثلاث شياخات هي: الدواوين والمحطة وصبري، وتشكل هذه الشياخات مجتمعة ما يزيد على خمس (٢٢.٥%) سكان المدينة عام ٢٠٠٦.

الفئة الثالثة: شياخات ذات كثافة سكانية منخفضة (أقل من ٢٠٠٠٠ نسمة / كم٢).

وتضم هذه الفئة شياخات أطراف المدينة وهى: خارج الكردون وقحافة وسيجر والعمري، والتي تتسم باتساع مساحتها، وتضم معظم الأراضي الزراعية بمدينة طنطا، مما كان له أثره على انخفاض الكثافة بها، وجعلها تجذب السكان من شياخات قلب المدينة والريف المجاور وبالتالي زيادة الزحف العمراني على أراضيها الزراعية .

جدول رقم (٤) كثافة السكان فى شياخات مدينة طنطا عام ٢٠٠٦.

الشياخة / البيان	عدد السكان	المساحة (كم٢)	الكثافة (نسمة / كم٢)
البورصة	١١٥٥٧	٠.٤٠٥٨	٢٨٤٨٠
الدواوين	٢٣٠٩٠	١.٠٦٠٩	٢١٧٦٥
سيجر	٤٢٧٤٨	٢.٧٤١٦	١٥٥٩٢
المحطة	٦٩٠٣٠	٢.٨٢٥٥	٢٤٤٣١
مرزوق	٥٠٣٨	٠.١٣٠٤	٣٨٦٣٥
الساعة	٦٣١٤	٠.١٢٨٠	٤٩٣٢٨
وابور النور	٥٠٨٠٢	١.٧٣٩٠	٢٩٢١٣
حي أول	٢٠٨٥٧٩	٩.٠٣	٢٣٠٩٨
السلخانة	٣٤٣٠٣	١.٢٢٩٤	٢٧٩٠٢
العمري	٤٣٤٦٧	٢.٨٢٧٠	١٥٣٧٦
الكفرة	٥٤٦٧	٠.١٧٩٨	٣٠٤٠٦
الملجأ	٤٤٠٦٧	١.٧٠٨١	٢٥٧٩٩
صبري	٢٩٢٨	٠.١٢١١	٢٤١٧٨

على أغا	٢٨٩٩٥	٠.٥٠٠٦	٥٧٩٢٠
قحافة	٣٦٧٤٩	١.٨٨٥٦	١٩٤٨٩
خارج الكردون	١٨٢٩٩	١.٥٥٥٧	١١٧٦٣
حي ثاني	٢١٤٢٧٥	١٠.٠١	٢١٤٠٦
جملة المدينة	٤٢٢٨٥٤	١٩.٠٤	٢٢٢٠٩

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان بمحافظة الغربية ، النتائج النهائية عام ٢٠٠٦، وقيست المساحات باستخدام برنامج Arc GIS 10.

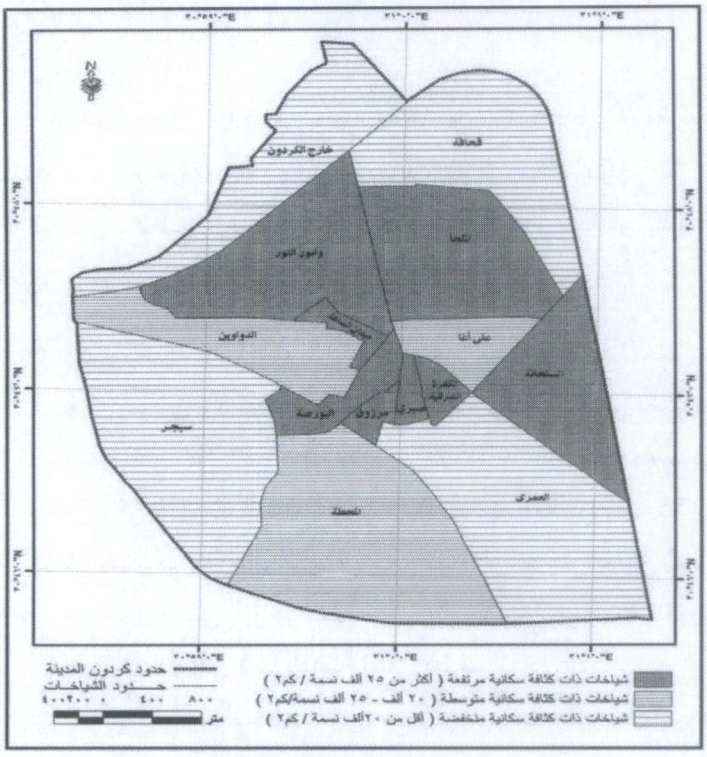

المصدر : اعتماداً على الجدول رقم (٤)

شكل (٨) كثافة سكان شياخات مدينة طنطا عام ٢٠٠٦

١- معدل التزاحم .

يعد قياس معدل التزاحم على درجة كبيرة من الأهمية، ليس فقط لأنه يلقى الضوء على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وإنما لأهميته فى التخطيط العمراني والسكنى، كما أنه نتاج لكثير من العلاقات الاقتصادية، فالعلاقة عكسية بين التزاحم والمستوى الاقتصادي فإذا ارتفع أحدهما انخفض الآخر، وكلما تكدس عدد أكبر من الأفرد فى الغرفة الواحدة دل ذلك على انخفاض الدخل (عبد الفتاح السيد عبد الفتاح، ٢٠١٣، ص ١٤٢)، وبقياس العلاقة بين المساحة العمرانية ومعدل التزاحم تبين وجود ارتباط عكسي قوى يصل إلى - ٠.٩ ، أي كلما قل معدل التزاحم فى مدينة طنطا زادت معه المساحة العمرانية، وبتحليل بيانات الجدول (٥) تبين ما يلي :-

- انخفض معدل التزاحم فى مدينة طنطا من ١.٣٠ فرد / غرفة عام ١٩٩٦ إلى ١.٠٤ فرد / غرفة عام ٢٠٠٦ ، ويرجع انخفاض معدل التزاحم إلى نمو حركة بناء المساكن بالامتداد العمراني الأفقي على الأراضي الزراعية أو بالنمو العمراني الرأسي.

- ارتفع معدل التزاحم عام ١٩٩٦ عن ١.٥ فرد / غرفة فى خمس شياخات، هي صبري والسلخانة وعلى أغا وقحافة والدواوين، فى حين تراجع هذا المعدل فى عام ٢٠٠٦ فى تلك الشياخات، كما لوحظ تراجع معدل التزاحم فى باقي شياخات المدينة عام ٢٠٠٦، عن نظيره فى عام ١٩٩٦، وخاصة فى شياخات أطراف المدينة، ويرجع ذلك إلى حركة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية التي شملت تلك الشياخات فى تلك الفترة.

٣- هجرة السكان من قلب المدينة نحو الأطرف .

تعتبر الشياخات التي تقع فى أطراف مدينة طنطا وهى خارج الكردون وقحافة والسلخانة والعمري والمحطة وسيجر مناطق جذب لسكان قلب المدينة، الذين يقومون ببيع عقاراتهم بالمنطقة المركزية وما حولها بأسعار مرتفعة، ويقيمون مباني كبيرة فى الهامش الزراعي - لوفرة حيز

الأرض اللازمة للتوسع العمراني مع رخص أسعارها -والتي تتمثل فى أرض زراعية مقسمة، هذا بالإضافة إلى هجرة أصحاب الحرف والورش الصناعية إلى أطراف المدينة أيضاً، حيث تحتاج أعمالهم إلى مساحات واسعة كما تحتاج أن تكون بعيدة عن قلب المدينة لما ينتج عنها من ضوضاء، وقد تبين من الدراسة الميدانية توطن معظم هذه الورش فى مناطق أطراف المدينة خاصة ورش تصليح السيارات وورش اللحام وغيرها، مما أدى إلى زيادة الزحف العمراني على الأرض الزراعية بمدينة طنطا .

٤- **التغيرات الإدارية :**

أدى التوسع العمراني لمدينة طنطا ونموها الحضري إلى انضمام بعض القرى المجاورة لها، والتي كانت تبعد عنها، ولكن سرعان ما التحمت بها ويرجع ذلك إلى بيع أراضيها الزراعية بأسعار مرتفعة لسكان المدينة، وقد أدى ذلك إلى ظهور مناطق لها خصائص مميزة تعرف بالحواف الحضرية (فتحي محمد أبو عيانة، ٢٠٠٨، ص ص ٢١٨ – ٢١٩).

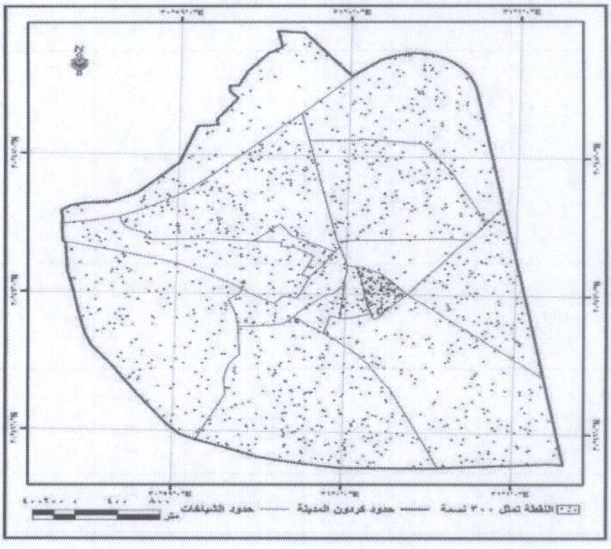

المصدر : اعتماداً على الجدول رقم (٤) .

شكل (٩) توزيع السكان فى شياخات مدينة طنطا عام ٢٠٠٦ م .

جدول (٥) تطور درجة التزاحم فى شياخات مدينة طنطا خلال الفترة ١٩٩٦ و ٢٠٠٦.

الشياخة	١٩٩٦			٢٠٠٦			التغير فى درجة التزاحم
	عدد السكان	عدد الغرف	درجة التزاحم فرد / غرفة	عدد السكان	عدد الغرف	درجة التزاحم فرد / غرفة	
البورصة	١٥١٠٠	١١٠١٦	١.٣٧	١١٥٥٧	١٠٥٨٩	١.٠٦	-٠.٣١
الدواوين	٢٣٩٨٢	١٣٥١٥	١.٧٧	٢٣٠٩٠	٢٤٤٤٣	٠.٩٢	-٠.٨٥
سيجر	٣٥٤٤٠	٢٧٧١٩	١.٢٧	٤٢٧٤٨	٣٧٨٤١	١.١٢	-٠.١٥
المحطة	٥٩٨٨٨	٥٠٧٠٩	١.١٨	٦٩٠٣٠	٦٥٥٩٠	١.٠٥	-٠.١٣
مرزوق	٦٠٧٠	٤٧٦٨	١.٢٧	٥٠٣٨	٤٤٨٨	١.١	-٠.١٧
الساعة	٨١٤٢	٨١٤٦	٠.٩٩	٦٣١٤	٦٥٧١	٠.٩٦	-٠.٠٣
وابور النور	٤٥٠٥٤	٤١٩١٦	١.٠٧	٥٠٨٠٢	٥١٣٩٢	٠.٩٥	-٠.١٢
حي أول	١٩٣٦٦٧	١٥٧٧٨٩	١.٢	٢٠٨٥٧٩	٢٠٠٩١٤	١.٠٢	-٠.١٨
السلخانة	٢٩٣٧٨	١٣٥٩٩	٢.١٦	٣٤٣٠٣	٢٩٧٢١	١.١٥	-١.٠١

العمري	٣٦٧٣٢	٢٨٢٥٦	١.٢٩	٤٣٤٦٧	٣٨١٩٨	١.١٤	-٠.١٥
الكفرة	٦٦١٤	٥٦٣٣	١.١٧	٥٤٦٧	٥٦٥٧	٠.٩٦	-٠.٢١
الملجأ	٣٧٦٦٩	٤٠٦٢٠	٠.٩٢	٤٤٠٦٧	٤٩٢٩٥	٠.٨٨	-٠.٠٤
صبري	٢٩٧١	١٣١٧	٢.٢٥	٢٩٢٨	٢٧٦٣	١.٠٥	-١.٢
على أغا	٣٠٠٣٨	١٤٨٨٧	٢.٠٩	٢٨٩٩٥	٢٦٥٢٢	١.٠٩	-١.٠
قحافة	٢٧٦٢٠	١٤٣٤١	١.٩٢	٣٦٧٤٩	٣٤٤٦١٣	١.٠٦	-٠.٨٦
خارج الكردون	٨٢٠٤	٩١٨٨	١.١١	١٨٢٩٩	١٨٥٢٦	٠.٩٨	-٠.١٣
حي ثاني	١٧٩٢٢٦	١٢٧٨٤١	١.٤٠	٢١٤٢٧٥	٢٠٥١٤٣	١.٠٤	-٠.٣٦
جملة المدينة	٣٧٢٨٩٣	٢٨٥٦٣٠	١.٣٠	٤٢٢٨٥٤	٤٠٦٠٥٧	١.٠٤	-٠.٢٦

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات التعدد العام للسكان والظروف السكنية بمحافظة الغربية ، النتائج النهائية عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ .

٦- أسعار الأراضي:

تبين من الدراسة الميدانية ارتفاع أسعار الأراضي في مدينة طنطا وقلبها التجاري، ثم انخفاضها بالاتجاه نحو الأطراف، حيث أدى رخص أسعار الأراضي بشياخات الأطراف إلى جذبها للسكان من قلب المدينة، وبالتالي زيادة أعمال البناء المخالفة بالتعدي على الأراضي الزراعية خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بالإضافة إلى جذبها لبعض الصناعات التي تحتاج لمساحات واسعة مثل صناعات

الزيوت والصابون والغزل والنسيج والصناعات الغذائية وغيرها، مما أدى إلى النمو العمراني غير المخطط على حساب الأراضي الزراعية، والتي نجم عنه العديد من المشاكل، والتي من أهمها انتشار المناطق العشوائية التي تعانى من قصور في كافة المرافق والخدمات.

ويمكن تقسيم أسعار الأراضي بمدينة طنطا إلى أربعة أقسام كما يلي: -

أ- أراضى مرتفعة القيمة جداً يصل سعر المتر بها إلى ٢٠ ألف جنية فأكثر، وتتمثل في منطقة القلب التجاري لمدينة طنطا وتشمل شارع البورصة وشارع المديرية وشارع أحمد ماهر وشارع الخان، بالإضافة إلى شارع الجيش والجلاء وهما من الشوارع الحيوية بالمدينة.

ب- أراضى مرتفعة القيمة يتراوح سعر المتر بها بين ١٠ و ٢٠ ألف جنية وتشمل الأراضي على طول الطرق الرئيسية خاصة طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعي، وطريق طنطا / المحلة الكبرى وعند المداخل الرئيسية لمدينة طنطا والتي من أهمها المدخل الجنوبي الشرقي (كوبري فاروق) والمدخل الشرقي (مدخل المحلة الكبرى) والمدخل الشمالي (شارع الجيش) والمدخل الغربي شارع الإسكندرية والمدخل الجنوبي الغربي (مدخل شبين الكوم) .

جـ - أراضى متوسطة القيمة يتراوح سعر المتر بين ٥ و ١٠ ألاف جنية وتشمل الأراضي الفضاء المحدودة المساحة ونادرة الوجود داخل كردون المدينة .

د- أراضى منخفضة القيمة يتراوح سعر المتر بها بين ١٠٠٠ و٥٠٠٠ جنية وتشمل الأراضي الزراعية في هامش المدينة خاصة في شياخات الأطراف حيث أدى انخفاض أسعار الأراضي بها إلى جذب محاور النمو العمراني للمدينة في اتجاهها نظراً لتزايد الطلب على السكن المتوسط والمنخفض من جانب الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل والتي تمثل فئة كبيرة من سكان المدينة .

كما تبين من الدراسة الميدانية وجود مجموعتين من العوامل تؤثر في سعر الأراضي بمدينة طنطا، تتمثل في القرب أو البعد من منطقة القلب التجاري للمدينة، والقرب أو البعد من الطرق الرئيسية والمداخل الرئيسية للمدينة حيث سهولة الوصول، بالإضافة إلى القرب أو البعد من محطة القطار والمجارى المائية والاستخدامات الهامة مثل الاستخدامات الإدارية والتعليمية والصحية .

٧- ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

طرأت على مصر منذ بداية عام ٢٠١١ تغيرات سياسية شاملة أهمها ثورة ٢٥ يناير، والتي صاحبتها تغيرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعمرانية على مستوى الجمهورية، وفى ظل غياب الرقابة الحكومية من جانب المسئولين عن حماية الأراضي الزراعية، تعد فترة بعد الثورة من أخطر الفترات التي شهدت تمدداً خطيراً على حساب مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية حول مدينة طنطا، مما لا يشكل أعباء مادية فقط بل يعنى شطبها من قوائم الإنتاج الزراعي (فتحي مصي لحى، ٢٠١١، ص٣٦٢)، وبذلك تعد مشكلة تآكل الأراضي الزراعية وتناقصها تحت ضغط الامتداد الحضري واحداً من أهم الظواهر السلبية الناجمة عن أحداث ثورة ٢٥ يناير (مجدي شفيق السيد صقر، ٢٠١٣، ص٦)، فقد تم التعدي على نحو ٧١١ فدان من الأراضي الزراعية المجاورة لمدينة طنطا خلال ثلاث سنوات، وتم تحويلها إلى كتل خرسانية، وساعد على ذلك عامل الانفلات الأمني وغيابه وساندته غياب الرقابة، مما شجع على قيام مافيا الأراضي الزراعية والمقاولات والعقارات المخالفة بالبناء على الأراضي الزراعية وتبويرها (مجدي شفيق السيد صقر، ٢٠١٢، ص٥٩)، كما ترجع زيادة حالات التعدي على الأراضي الزراعية بمدينة طنطا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى اعتقاد الأهالي بأن السلطة التنفيذية والشرطة عاجزين عن إزالة حالات التعدي على الأراضي الزراعية نظراً لضعفها، فضلاً عن الاعتقاد بأنه سوف يتم التصالح مع هذه المخالفات دون عقوبة نظراً لكثرتها ليس فقط على مستوى مدينة طنطا بل على مستوى الجمهورية، مما شجع

الأهالي على الاستمرار في عمليات البناء المخالف على الأراضي الزراعية بمدينة طنطا، والتوسع العمراني العشوائي دون تخطيط في ظل غياب القانون .

٨- عوامل أخرى

توجد بعض العوامل الأخرى التي أثرت في التعدي على الأراضي الزراعية بمدينة طنطا منها:-

أ- الانفلات الأمني

فقد استغل الأهالي انشغال الأمن بتهدئة الأوضاع في مصر في زحفهم على الأراضي الزراعية، حيث تزايدت أعداد المخالفين باستمرار مما جعل منهم قوة لا يستهان بها، وصعب مهمة رجال الأمن والشرطة في إزالة تلك التعديات على الأراضي الزراعية، خاصة مع عدم توفر الأعداد المطلوبة من رجال الشرطة من ناحية، والمعدات اللازمة من ناحية أخرى، مما شجع الأهالي على الاستمرار في عملية الاعتداء على الأراضي الزراعية في وضح النهار، وإقامة المباني بشكل عشوائي ومتسارع في ظل غياب التخطيط والحكومة .

ب- غياب سلطة الدولة

فقدت الدولة سلطتها وسيطرتها على زمام الأمور بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ويؤكد ذلك تأخرها في ردع الخارجين على القانون بالتعدي على الأراضي الزراعية مما أدى إلى زيادة حالات التعدي والتمادى فيها .

جـ - بناء المحلات التجارية وتأجيرها

بدأ المزارع التفكير في مصالحه الشخصية وإغفال الصالح العام، ببناءه المحلات التجارية على الأراضي الزراعية وتأجيرها، حيث وجد أنها توفر له دخلاً أفضل من الزراعة، مما أدى إلى زيادة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وانكماش مساحتها .

رابعاً : الآثار السلبية الناجمة عن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة طنطا .

١- تقلص الأراضي الزراعية وتفتتها

أدى الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية في مدينة طنطا إلى تقلص هذه الأراضي بما يعادل مقدار الزحف أو يزيد، فكان النمو العمراني لمدينة طنطا في جميع المراحل له أثره الواضح في تآكل الأرض الزراعية من ناحية وتبوير مساحات واسعة من الأرض الزراعية التي حرمت من مصادر المياه من ناحية أخرى، وهذا التبوير يعد مرحلة أولى للاعتداء على الأراضي الزراعية يليها البناء ثم التحول إلى كتلة مبنية وبالتالي الخروج من حيز الأرض الزراعية .

وقد فقدت مدينة طنطا خلال ستة وستين عاما نحو ٤٨١٨.٦ فدان من الأراضي الزراعية الخصبة على الرغم من صدور قوانين حماية الأراضي الزراعية والتي سبق الإشارة إليها، إلا أن التعدي على الأراضي الزراعية مازال قائماً حتى الآن، وبمعدلات أكثر مما كانت عليه، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وبذلك تعتبر هذه القوانين نظرية أو شكلية فقط فيما يتعلق بحماية الأراضي الزراعية، فكيف تتحول الأرض بعد البناء فوقها إلى أرض زراعية منتجة مرة أخرى؟ وقد أشار "الديب " إلى أن الأرض التي تضيع للاستخدام في مجال البناء (الاستخدام الحضري) يستحيل استعادتها للزراعة بعد ذلك (محمد محمود إبراهيم الديب، ١٩٩٧، ص٢٣٣) .

٢- قلة الإنتاج الزراعي.

يقل الإنتاج الزراعي نتيجة إلى فقد الأرض الزراعية قيمتها الاقتصادية بتحويلها إلى كتل خرسانية، مما يؤثر على الأمن الغذائي للدولة، حيث تبين من الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية مع الفلاحين بمنطقة الدراسة أن الفدان الواحد ينتج سنوياً نحو ١٨ أردباً من القمح ونحو ٤ طن من الأرز سنوياً، وقد تم التعدي على ٤٨١٨.٦ فدان من الأراضي الزراعية الخصبة

في مدينة طنطا ، مما يعنى فقدها ٨٦٧٣٥ أردباً من القمح ونحو ١٩٢٧٤ طناً من الأرز سنوياً ، وهذه تعد خسارة فادحة في الإنتاج الزراعي، ليس فقط فى مدينة طنطا بل على المستوى القومي .

٣-ظهور العشوائيات في مدينة طنطا .

تعد ظاهرة النمو العمراني العشوائي من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع المصري فى الآونة الأخيرة، وتعرف المناطق العشوائية طبقاً للأمم المتحدة بأنها المناطق المتدنية فى مستوى الخدمات العامة، والتي تنتشر بها المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمناطق التي يستقر بها السكان ذوى الدخل المنخفض، أما التعريف الحكومي فيقصد به كل سكن مقام بمواد صلبة وغير مجهز صحياً وبدون رخصة بناء ومخالف لقوانين تقسيم الأراضي والبناء والحفاظ على الأراضي الزراعية (عصام محمد إبراهيم محمد ،٢٠٠٩، ص١٠).

وقد شهدت مدينة طنطا نمواً سكانياً وعمرانياً سريعاً وغير متوازناً مع بدآية النصف الثاني من القرن العشرين فاق قدرة المدينة وطاقتها، مما أدى إلى زيادة التوسع العمراني العشوائي، وزيادة التعدي على الأراضي الزراعية وقصور المرافق والخدمات، وبالتالي ظهور المناطق العشوائية في ظل غياب سياسات التخطيط والبناء بدون ترخيص خاصة في الشياخات حديثة العمران ذات الأصول الريفية، والتي تتمثل في شياخات : سيجر وقحافة وخارج الكردون والسلخانه والمحطة والعمري نظراً لرخص أسعار الأراضي بها .

ازدادت مساحة المناطق العشوائية في مدينة طنطا لتصل إلى ٦٨٠ فدان عام ٢٠١٣ موزعة على ١١ منطقة منها ٤ مناطق بحي أول طنطا، وهى منطقة بحري الطريق السريع، وغرب طريق المعاهدة، وغرب وشرق ترعة العريضة بسيجر، وسكة تلا وسكة صناديد بكفرة العجيزى، و٨ مناطق بحي ثاني طنطا وهى غرب ترعة القاصد بجوار المرشحة، وغرب

ترعة القاصد خلف شركة الزيوت والصابون، ومنطقة الغفران، وحول المقابر، ومنطقة تل الحدادين، ومنطقتي بحري وقبلي شارع المدينة المنورة بالسلخانة القديمة، ومنطقة كندالية (محافظة الغربية، مركز معلومات دعم واتخاذ القرار، بيانات غير منشورة ،٢٠١٣) .

٤- صعوبة ري الأراضي الزراعية المتخللة .

أدى التوسع العمراني العشوائي في مدينة طنطا إلى انحسار مساحات من الأراضي الزراعية داخل التجمعات العمرانية ، وهى ما يطلق عليها المتخللات أو الجيوب الزراعية، والتي أصبحت تعانى من صعوبة الري وأحياناً عدم إمكانية الحصول على المياه نهائياً، حيث تبين من الدراسة الميدانية أن سبب ذلك يرجع إلى انفصال الأرض عن مصدر الري بواسطة المباني، أو تحويل قنوات الري إلى مجارى للصرف الصحي ومقالب للقمامة ، مما يؤدى إلى عرقلة سير مياه الري في هذه القنوات وبالتالي صعوبة وصولها إلى هذه الأراضي، فيلجأ أصحابها إلى تبويرها رغبة منهم في تحويلها إلى أراض بناء مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها .

٥- التلاحم الحضري .

نتج عن النمو الحضري لمدينة طنطا اندماج بعض القرى المجاورة بالمدينة، مثل قرية سبرباى ومحلة مرحوم وميت حبيش البحرية، مما أدى إلى ظهور وسطاً ثالثاً لا يمكن اعتباره حضرياً ولا ريفياً، بل هو وسط جديد يجمع بين خصائص الوسطين الحضري والريفي ينتشر به العمران العشوائي غير المخطط ، وهذا يتفق مع ما ذكره Gallent من أن مناطق الحواف الحضرية (fringes urban) تظهر غير مخططة أو أقل تخطيطاً (Gallent,2006,p387) وما لذلك من أثر ليس فقط في عدم التوازن بين استخدامات الأرض أو تدنى الشروط الصحية بالمسكن، وإنما أيضاً في زيادة الضغط على الخدمات القائمة والتي غالباً ما تكون محدودة وعاجزة عن تلبية احتياجات السكان بهذه المناطق (Hushak,lereyj,1973,p112)، وبذلك

تتعدد المشاكل بالحافة الحضرية لمدينة طنطا والتي يغلب عليها الطابع الحضري الريفي، نتيجة لوجود قصور في شبكة البنية التحتية والطرق والخدمات.

٦- مشكلات أخرى

أ- تلوث المياه الجوفية نتيجة عدم توصيل شبكة الصرف الصحي للمباني العشوائية الجديدة التي أقيمت على الأراضي الزراعية، مما أضطر السكان إلى بناء بيارات الأمر الذي سيؤدى إلى تلوث المياه الجوفية بعد عدة عقود

ب-زيادة الحوادث المرورية نتيجة الزحف العمراني على الطرق السريعة مثل : طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي وطريق طنطا المحلة الكبرى .

ت- أنشئت بعض المباني على الأراضي الزراعية بشكل عشوائي، ودون تخطيط حول خطوط الضغط العالي للكهرباء، مما يشكل أخطاراً صحية على سكان تلك المباني.

خامساً : الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .

شهدت مدينة طنطا كغيرها من المدن نمواً ملحوظاً فى رقعتها المبنية، ولكن هذا النمو أو ما يعرف بالتوسع الأفقي كان على حساب الأراضي الزراعية، مما أدى إلى ظهور المناطق العشوائية، وزيادة نموها فى ظل غياب التخطيط والقانون، وطبقاً لرأى جوردن كلارك يعتبر النمو العمراني على الأراضي الزراعية مشكلة عالمية لا تتوقف عند مدينة دون أخرى (Gordon Clark, 1999,P.P.301-308)، ولذا يجب سرعة إيجاد حلول فورية وقابلة للتنفيذ كما يلي :-

١- تحجيم التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية فى مدينة طنطا، والعمل على حمايتها ضد النمو العمراني العشوائي، فالحفاظ على الأراضي الزراعية يحقق الأمن الغذائي الذي يعتبر واحداً من أهم الأهداف القومية.

٢- حصر الأراضي الزراعية المتخللة داخل الكتل العمرانية لمدينة طنطا، وتحديد مدى إمكانية توصيل مياه الري إليها، وبالتالي تضم إلى الأراضي الزراعية فى حالة ثبوت إمكانية وصول مياه الري إليها بسهولة ويسر، أو تضم إلى الأراضي البور غير الصالحة للزراعة، وعلى الدولة أن تستفيد من هذه الأراضي فى تنفيذ خطط التنمية العمرانية مثل تطوير العشوائيات ، وتطوير الخدمات بكافة أنواعها.

٣- اتخاذ الإجراءات الفورية ضد أي مزارع لتبوير أرضه فى بداية الموسم الزراعي، وكذلك اتخاذ الإجراءات القانونية السريعة التي تمنع استمراره فى تنفيذ إجراءات التبوير والبناء على الأراضي الزراعية.

٤- تحسين ظروف الإنتاج فى الأراضي الزراعية الموجودة فى مدينة طنطا حتى لا تضيع تحت الكتل الخرسانية، وذلك من خلال توفير مياه الري لها، وإن تتطلب الأمر استخدام الأنابيب فى توفير المياه لهذه الأراضي.

٥- وقف عملية التوسع الأفقي على حساب الأراضي الزراعية، وتجريم ذلك مع الاهتمام بالمناطق العشوائية والاهتمام بالتوسع الرأسي، حيث توجد مناطق سكنية عند أطراف الكتلة العمرانية تمثل طاقتها الاستيعابية إضافة جيده للمدينة، حيث تمثل الأراضي الفضاء بها والمباني التي تتكون من طابق واحد أو طابقين فرصة كبيرة لتلبية الطلب على الإسكان، وتوجد هذه المناطق فى الجزء الشمالي من المدينة، وبعض مناطق الامتداد غير المخطط بجنوبها (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨، ص٥٩) .

٦- يمكن اعتبار القرى الثلاثة المحيطة بالمدينة مثل: ميت حبيش البحرية وسبرباى ومحلة مرحوم ضواحي لمدينة طنطا ذات إمكانية لإقامة مراكز فرعية حضرية بها تخدم القرية والمناطق حولها ، مما يساعد على خلق نسيج عمراني أكثر توازناً من حيث العلاقة بين توزيع السكان والخدمات في مختلف مناطق وقطاعات المدينة، وبذلك يمكن تلافى تركيز كل

الخدمات في المنطقة المركزية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨، ص٦٠) .

٧- توصيل كافة الخدمات والمرافق لمناطق التوسع الحضري داخل الحيز العمراني لمدينة طنطا، وحرمان جميع المساكن التي بنيت عشوائياً على الأراضي الزراعية والمخالفة لشروط البناء المصرح بها من قبل الجهات المختصة من مختلف الخدمات العامة والمرافق .

٨- فرض غرامات مالية على المباني التي أنشئت على الأراضي الزراعية تبلغ قيمتها على الأقل ١٠ أمثال قيمة المبنى .

٩- إعادة النظر في الثغرات القانونية التي تسمح بتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي مباني بعد فترة من الزمن، وسن أشد القوانين الرادعة لمثل تلك القضايا، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٦ صدر قانون عسكري لإيقاف التعدي على الأراضي الزراعية، وأدى إلى انخفاض حالات التعدي بإزالة المباني المخالفة، ولكن تنوعت صور التحايل على أحكام الإزالة منها وقف الإزالة لطول فترة النزاع القضائي مع الشخص المخالف، أو وقف عملية الإزالة لعدم القدرة على وصول معدات وأدوات الإزالة إلى المبنى، حيث يقوم المعتدى بوضع أسم شخص آخر في محضر التعدي عند وصول حملة الإزالة لا يعثر على المبنى باسم صاحبه، أو في حالة علم الأهالي بوصول حملة الإزالة يروون الأراضي المجاورة مما يعيق تنفيذ الإزالة، وهناك طرق كثيرة أخرى يتحايل بها الأهالي على القانون لوقف عمليات الإزالة مثل بناء مسجد في الطابق الأول وفور الحصول على البراءة يقوم ببناء عدة طوابق ويتم توصيل كافة المرافق للمبنى بسهولة نظراً لوجود المسجد .

١٠- تشديد الرقابة على الموظفين والمهندسين الزراعيين الذين يتساهلون في السماح بالبناء على الأراضي الزراعية .

١١- إعادة النظر من قبل المتخصصين في الإرشاد الزراعي في كيفية عودة الزراعة كحرفة مربحة كما كانت علية من قبل .

الخاتمة

تبين من دراسة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة طنطا ما يلي :

- أن النمو العمراني لمدينة طنطا منذ نشأتها كان على شكل حلقات حول النواة ، حيث بدأ العمران من منطقة الجامع الأحمدي الذي يتوسط المدينة، واستمر على حساب الأراضي الزراعية المجاورة في جميع الاتجاهات ولكن كان أكثر اتجاهاً نحو الشمال والشمال الغربي، ويرجع ذلك إلى إنشاء طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعي عام ١٩٥٨ الذي ساعد على نمو المدينة في هذين الاتجاهين .
- فقدت مدينة طنطا خلال ستة وستين عاماً نحو ٤٨١٨.٦ فداناً من الأراضي الزراعية الخصبة خلال الفترة من ١٩٤٧ إلى ٢٠١٣ أي بمعدل ٧٣ فدان/ سنة، وذلك على الرغم من صدور قوانين لحماية الأرض الزراعية، إلا أن التعدي على الأرض الزراعية مازال قائماً حتى الآن، ويرجع ذلك إلى التحايل على القانون واستغلال الثغرات القانونية في عدم تطبيق قرارات إزالة المباني المخالفة التي أقيمت على الأراضي الزراعية، وبالتالي استمرار عمليات التعدي.
- خسرت مدينة طنطا نحو ١٢٦٩ فدان (٥.٣٣كم٢) من الأراضي الزراعية الخصبة خلال الفترة ١٩٤٧ / ١٩٧٦ بمعدل قدره نحو ٤٣.٧ فدان/ سنة، وارتفع هذا المعدل في الفترة من ١٩٧٦ وحتى ٢٠٠٦ حيث تم استقطاع نحو ٢٥١٩.٣ فدان بمعدل ٨٣.٩ فدان / سنة، على الرغم من صدور القوانين وأوامر الحاكم العسكري عام ١٩٩٦ التي تمنع البناء على الأراضي الزراعية، إلا أن عمليات التعدي على الأراضي الزراعية مستمرة وفى الزيادة، في حين تم استقطاع مساحة قدرها ١٠٣٠.٧ فدان من الأرض الزراعية خلال سبع سنوات في الفترة ٢٠٠٦ / ٢٠١٣ بمعدل سنوي يفوق نظيره في الفترتين ١٩٤٧/١٩٧٦ و ١٩٧٦ / ٢٠٠٦ ، حيث بلغ ١٤٧.٢ فدان / سنة ، ويرجع هذا الارتفاع إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ،

وما صاحبها من انفلات أمنى وغياب دور المسئولين عن حماية الأراضي الزراعية من الاعتداء عليها.

- شهدت مدينة طنطا نمواَ عمرانياً عشوائياً على حساب الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بها خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ويرجع ذلك إلى عدم اتخاذ إجراءات حاسمة من قبل المسئولين في مقاومة هذا الزحف على الأراضي الزراعية وإذا استمر التراخي في مواجهة تلك المشكلة فإن المزيد من الأراضي الزراعية سيتم تحويلها إلى كتل خرسانية في ظل السعي وراء تحقيق الربح المادي السريع من قبل أصحاب وملاك تلك الأراضي .
- تعددت العوامل الجغرافية التي أدت إلى زيادة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة طنطا، والتي جاء في مقدمتها تزايد الحجم السكاني للمدينة، والذي أدى إلى زيادة معدلات النمو الأفقي للمدينة على حساب الأراضي الزراعية، ويليه ارتفاع الكثافة السكانية التي بلغت ٢٢٢٠٩ نسمة / كم٢ عام ٢٠٠٦، وهجرة السكان من قلب المدينة نحو الأطراف، بالإضافة إلى التغيرات الإدارية لحدود المدينة وذلك بضم قريتي سيجر في الجنوب وقحافة في الشمال إلى شياخات مدينة طنطا عام ١٩٦٠ ، وارتفاع أسعار الأراضي في قلب المدينة وانخفاضها بالاتجاه نحو الأطراف، وثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من انفلات أمنى على مستوى الجمهورية، كل ذلك أدى إلى زيادة التعديات على الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بالمدينة .
- شهدت مدينة طنطا نمواً سكانياً وعمرانياً سريعاً وغير متوازن خاصة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة التوسع العمراني العشوائي وزيادة التعدي على الأراضي الزراعية، وبالتالي ظهور المناطق العشوائية في ظل غياب التخطيط، خاصة في الشياخات حديثة العمران بمناطق الأطراف لرخص سعر الأرض، وتتمثل في شياخات سيجر والسلخانة والعمري والدوواوين والمحطة، وشياخة خارج الكردون، والتي ظهر بها نمط المناطق العشوائية في نطاق الحافة الريفية – الحضرية والتي ظهرت مع استمرار نمو المدينة وتوسعها العمراني ويشمل قرية سبرباى في

الشمال الشرقي ومحلة مرحوم في الشمال الغربي وميت حبيش البحرية في شرق المدينة .

- تعانى مناطق التوسع العمراني في أطراف مدينة طنطا من قصور في كافة الخدمات والمرافق الأساسية (مياه الشرب – الصرف الصحي – الكهرباء) وجاء النمو العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية ليزيد الضغط على كفاءة الخدمات والمرافق في المناطق السكنية بأطراف المدينة، مما جعلها تحتاج إلى تطوير، وبالتالي تحتاج إلى تكاليف مالية باهظة لمعالجة تلك المشكلة .
- ظهور مشكلة تلوث المياه الجوفية نتيجة عدم توصيل شبكة الصرف الصحي للمباني العشوائية الجديدة التي أقيمت على الأراضي الزراعية، مما اضطر السكان إلى بناء بيارات وبالتالي تلوث المياه الجوفية .
- إذا استمرت عملية التوسع العمراني لمدينة طنطا ولم تتوقف فسوف تختفى الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، وتتحول إلى مبانى وكتل خرسانية ويصبح الأمر أكثر خطورة، وخاصة أن المدينة فقدت خلال ست وستين عاماً نحو ٤٨١٨.٦ فدناً من الأراضي الزراعية الخصبة، مما يعنى ضياع المزيد من الأراضي خاصة في ظل الزيادة السكانية المضطردة لمدينة طنطا.

المراجع

١- أحمد حسن نافع (٢٠٠٨)، التركز السكاني والتحضر في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور التنمية الحضرية، مؤتمر التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة تحديات العولمة، رابطة الجامعات الإسلامية، جامعة الأزهر الشريف، من ١٧- ١٩ مايو.

٢- أمل محمود محمد إبراهيم (٢٠١٢)، التنمية الحضرية المستدامة في مدينة طنطا دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٣- جريدة الوقائع المصرية (٢٠٠٩)، ٢٠ يوليو ، العدد ١٦٨ ص٢.

٤- جمال حمدان (١٩٨٨)، جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر، الطبعة الرابعة.

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣)، الإحصاءات الحيوية بمحافظة الغربية، تقدير عدد سكان مدينة طنطا عام ٢٠١٣.

٦- رئاسة مركز ومدينة طنطا (٢٠١٣)، مركز معلوما ت دعم واتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة .

٧- سامي إبراهيم عبد الرحمن محمد (١٩٩٢)، النقل الداخلي في مدينة طنطا ومشكلاته الرئيسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا.

٨- صالح حماد البحيرى (٢٠٠٠)، العشوائيات في مدينة طنطا، ندوة العمران العشوائى بمصر، المجلس الأعلى للثقافة.

٩- عبد العظيم أحمد عبد العظيم (٢٠١٤)، الأبعاد الجغرافية لمشكلة الزحف العمراني على الأرض الزراعية، في قريتي بسطره ومنشأة نصار بمركز دمنهور، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الحادي والستون، الجزء الأول.

١٠-عبد الفتاح السيد عبد الفتاح (٢٠١٣)، الزحف الحضري على الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة .

١١-عصام إبراهيم محمد (٢٠٠٩)، السكن العشوائي فى محافظة القاهرة "عزبة الهجانة دراسة حالة من منظور تنموي " المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد العشرون، العدد الثاني .

١٢-فاروق كامل عز الدين (١٩٩٨)، النقل ودورة في التنمية العمرانية فى مصر، ندوة بعنوان نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصري، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة من ١٥ – ١٧ إبريل ١٩٩٨.

١٣-فتحي محمد أبو عيانة (١٩٦٧)، مركز طنطا – دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية.

١٤-فتحي محمد أبو عيانة (١٩٨٧)، السكان والعمران الحضري – بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،.

١٥-فتحي محمد أبو عيانة (٢٠٠٨)، جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة، الطبعة الخامسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٦-فتحي مصي لحى (٢٠١١)، ميدان التحرير ونهر الثورة، الوطن والشعب والتاريخ، الطبعة الأولى، المتحدة للطباعة والنشر وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة.

١٧-مجدي شفيق السيد صقر (٢٠١٣)، التمدد الحضري لمدينة ديرب نجم، سلسلة بحوث جغرافية، العدد ٦٠، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

١٨-مجدي شفيق السيد صقر (٢٠١٢)، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تحليل جغرافي لظاهرة الانفلات العمراني على طريق المنصورة / الزقازيق ، ندوة بعنوان جغرافية العمران في محافظة دمياط – نظرة مستقبلية، كلية الآداب بدمياط.

١٩-محافظة الغربية (٢٠١٣)، مركز معلومات دعم واتخاذ القرار، الكتاب الاحصائى السنوي .

٢٠-محافظة الغربية (٢٠١٣)، مركز معلومات دعم واتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة عن العشوائيات .

٢١-محمد رمزي (١٩٥٨)، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثاني، مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٢٢-محمد زكى حامد السديمى (٢٠٠٤)، حركة النقل على المداخل الرئيسية لمدينة طنطا دراسة في جغرافية النقل، مجلة الإنسانيات، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، العدد١٤.

٢٣-محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٩٧)، جغرافية الزراعة: تحليل في التنظيم المكاني، الأنجلو المصرية.

٢٤-محمود توفيق (٢٠٠٧)، منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافى ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٢٥-مديرية الزراعة بالغربية ، إدارة حماية الأراضي ، بيانات غير منشورة عام ٢٠١٣ .

٢٦-الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢٠٠٨) ،المركز الإقليمي لتخطيط التنمية العمرانية لإقليم الدلتا، مشروع المخطط العام لمدينة طنطا .

٢٧-وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠١٣)، التوصيف البيئي لمحافظة الغربية.

Reference:

1- Daniels ,P., & Hopkinson ,M., "The Geography of Settlement" Longman Group, Hong Kong,1990.

2- Broomhall , David ,"Urban Encroachment, Economic Growth And Land Values In The Urban

Fringes, Growth And Change " vol.26,Spring 1995.

3- Savin. G," Laperi Urbanisation ,quells dynamiques territoriales ,etude de la periphesie EAST de banghalone, INDE, memoire de master en geography, universite de province, 2006.

4- Gallent, N.," The Rural- Urban Fringe A new Priority For Planning Policy Planning", Practice and Research, Vol. 21, No.3, 2006.

5- Hushak, L.J., "The Urban Demand For Urban- Rural Fringe Land Economics, Vol.51, No.2 , 1975.

6- Grodon Clark, "Land Use Confliet At The Urban Fringe In Applied Geography Land, 1999.